

التحليل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق وأهميته في اتخاذ القرارات الإدارية

على القطاع المصرفي في الأردن

د.علي عبد اللطيف النسور
دكتوراه الفلسفة في الدراسات الاقتصادية
جامعة الزقازيق- مصر

<https://doi.org/10.5281/zenodo.7731274>

ملخص البحث:

إن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو معرفة وبيان أهمية التحليل الاقتصادي للنظريات الاقتصادية ومدى تطبيقها في اتخاذ القرارات الإدارية، لهذا فإن معد البحث يرغب بتوضيح بعض الأهداف الفرعية المنبثقة عن الهدف الرئيسي وهي ما هو التحليل الاقتصادي للنظرية الاقتصادية وكيفية اتخاذ القرارات الإدارية؟ وعلى ماذا تستند تلك القرارات بدراسة مختصرة للقطاع المصرفي في الأردن؟ ومدى تطبيقه لنتائج التحليل الاقتصادي؟

ولتحقيق الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية المنبثقة عنه لا بد من وجود مشكلة في هذا البحث، وقد برزت مشكلة البحث في أن القطاع المصرفي في الأردن هل يوجد لديه وحدات اقتصادية داخل إدارتها وخبراء في هذا المجال يقومون بتحليل التغيرات الحاصلة في السوق تحليلاً اقتصادياً وتميرها لصانعي ومتخذي القرارات الإدارية للوصول إلى أهداف المنشأة أو المنظمة وتجنباً لأي مخاطر قد تحدث مستقبلاً.

ولكي نجد حلاً للمشكلة التي افترضنا وجودها وظهرت لدينا وضعنا التساؤلات التالية:

- 1- هل يتم التحليل الاقتصادي للنظريات الاقتصادية وتمير نتائج التحليل لمتخذي القرارات الإدارية وتطبيقها على القرارات الإدارية المتخذة في القطاع المصرفي في الأردن؟
- 2- هل يوجد أهمية وتأثير للتحليل الاقتصادي على اتخاذ القرارات الإدارية في القطاع المصرفي في الأردن؟

ومن خلال تلك التساؤلات كان لا بد أن نتخذ منهج معين لاتباعه في تحليل المشكلة والإجابة عن تلك التساؤلات وكان المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي.

وتكون هذا البحث من أربعة فصول، وكل فصل مقسم إلى مبحثين، وتحدثنا في الفصل الأول عن الإطار العام للبحث، وهي عبارة عن مشكلة البحث وأهمية البحث وأهداف البحث والمنهجية المتبعة والتساؤلات وغيرها، أما الفصل الثاني فكان التحليل الاقتصادي والنظريات الاقتصادية، والفصل الثالث عبارة عن القرارات الإدارية ونبذة عن القطاع المصرفي في الأردن، والفصل الرابع هو الإجابة عن التساؤلات المطروحة من خلال التحليل الاقتصادي والمالي، وأخيراً النتائج والتوصيات والخاتمة.

Abstract:

The main objective of this research is to know and explain the importance of economic analysis of economic theories and the extent of their application in making administrative decisions, the banking sector in Jordan and the extent of its application of the results of economic analysis.

In order to achieve the main objective and the sub-objectives emanating from it, there must be a problem in this research. The research problem has emerged in that the banking sector in Jordan has economic units within its departments and experts in this field analyse changes in the market in an economic analysis and pass it on to the makers and administrative decision-makers to reach to the objectives of the facility or organization and to avoid any risks that may occur in the future.

In order to find a solution to the problem that we assumed existed, we posed the following questions:

1-Is the economic analysis of economic theories carried out and the results of the analysis passed to the administrative decision-makers and applied to the administrative decisions taken in the banking sector in Jordan?

2- Is there the importance and impact of economic analysis on making administrative decisions in the banking sector in Jordan?

Through these questions, we had to take a certain approach to follow in analysing the problem and answering those questions, and the approach followed was the descriptive analytical method.

This research consists of four chapters, and each chapter is divided into two sections. In the first chapter, we talked about the general framework of the research, which is about the research problem, the importance of the research.

The research objectives, the methodology used, questions and others as shown in the first chapter. As for the second chapter, the economic analysis and economic theories, and the third chapter is on administrative decisions and an overview of the banking sector in Jordan, the fourth chapter is the answer to the questions posed through economic and financial analysis, and finally the results, recommendations and conclusion

2- Forming a permanent economic committee composed of experts and economic researchers linked to the senior management and boards of directors from the makers of administrative decisions in the Jordanian banking sector.

3- Forming a committee for studies and research, provided that its priorities and tasks are the work of research and economic studies and the analysis of economic data and pass it on to the Economic Committee.

4- There must be a link between the economic committee in the banks and the risk department, as this committee is considered the main feeder of the risk department.

5- Focusing on attracting and appointing people in higher management from decision-makers, provided that they have sufficient experience and combine between management and economics.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

المقدمة:

من أهم التطورات في مجال الإدارة وإدارة منظمات الأعمال في العصور الحديثة سواء كانت تلك المنظمات هي إنتاجية بشكل مباشر مثل المصانع والشركات التابعة لها أو المنظمات التي تقدم خدمات وتسمى شركات خدمية، ومنها شركات الاتصالات والبنوك وشركات الأسواق المالية وشركات الصرافة وغيرها من الشركات، وكل هذه الشركات تصنف ضمن القطاع الخاص، ومن المؤكد أن تلك الشركات لديها أهداف ترغب بتحقيقها، منها تحقيق الأرباح وتعضيمها من خلال المنتج الذي تقدمه للعميل أو المستفيد، وحتى تحقق الشركات أهدافها ستواجه تلك الشركات منافسة كبيرة بينها وبين مثيلاتها من الشركات كون السوق مفتوح للمنافسة التامة، وذلك من خلال سهولة وسرعة الحصول على المنتج وسعر المنتج والتسهيلات المقدمة للمستهفيد.

من هنا يأتي دور الإدارة بشكل أساسي من خلال الوظائف الإدارية الموجوده لدى الشركات والمنظمات من خلال تصنيفات ومسميات داخل تلك الشركات، على سبيل المثال قسم التسويق والإدارة المالية وقسم العمليات والمخاطر، كما أنه يجب تواجد وحدة خاصة بالتحليل الاقتصادي وتطبيق النظريات، والنماذج الاقتصادية حسب التغيرات التي تحدث سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الاقتصاد الكلي، والخروج بنتائج وتميرها لمتخذي القرارات في الإدارة العليا داخل الشركات والمنظمات لتطبيقها والأخذ بها؛ وذلك لتحقيق أهداف الشركة والابتعاد عن المخاطر، لهذا أصبحت نظم التحليل الاقتصادي هدف الإدارات الناجحة.

ومن أجل توجيه المنظمة أو المنشأة نحو التنافسية والإنتاجية ذات الجودة العالية لتحقيق الأهداف المرجوة فإن متخذ القرار الإداري في أي منشأة أو منظمة يجب أن يعتمد اعتماداً رئيسياً على التحليل الاقتصادي، سواء كان التحليل للاقتصاد الجزئي أو الاقتصاد الكلي، والخروج بالنتائج وتميرها لمتخذي القرار لمواجهة ومعالجة كافة التحديات والعقبات التي تواجه الإدارات داخل المنظمة أو المنشأة.

والجدير بالذكر أنه يجب على الإدارات والقائمين عليها الإلمام والمعرفة ببعض القضايا الاقتصادية الأساسية، على سبيل المثال نظرية الطلب والعرض وأنواع المنافسة والتكاليف والإيرادات والأرباح وغيرها من القضايا، وأيضاً المعرفة بالتحليل الاقتصادي الكلي مثل السياستين النقدية والمالية وسياسة الدولة في تسيير أمورها الاقتصادية، ومعرفة كل ما ذكر يساهم في تقدم وازدهار المنشأة، وبالتالي تتحقق الأهداف المطلوبة ويتحقق الاستقرار المالي والإداري لدى المنشأة.

وفي نهاية هذا التمهيدي نقول أن التحليل الاقتصادي والخروج بنتائج هذا التحليل وتطبيقه يضيق الفجوة بين المشاكل التحليلية التي يعاني منها أصحاب النظريات الاقتصادية من جهة ومتخذي القرارات الإدارية من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

بالنظر إلى مفهوم التحليل الاقتصادي للنظريات الاقتصادية ومفهوم القرارات الإدارية توجب علينا أن نربط هذين الشقين ببعضهما البعض، واستناداً على التحليل الاقتصادي للنظريات الاقتصادية في قطاع البنوك توجب علينا فهم النتائج المستخرجة من هذا التحليل، وتمريها لمتخذي وصانعي القرار لتطبيقها عند أخذ القرارات اليومية أو حسب التغيرات الحاصلة في محيط القطاع التي تتبع المنشأة له وهو القطاع المصرفي.

وهنا تبرز مشكلة البحث والتي تدعونا للتفكير بوجود مشكلة أم لا؟ وهي هل القطاع المصرفي في الأردن لديه وحدات اقتصادية داخل إدارتها وخبراء في هذا المجال يقومون بتحليل التغيرات الحاصلة في السوق تحليلاً اقتصادياً وتمريها لصانعي ومتخذي القرارات الإدارية للوصول إلى أهداف المنشأة أو المنظمة وتجنباً لأي مخاطر قد تحدث مستقبلاً؟

أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو معرفة وبيان أهمية التحليل الاقتصادي للنظريات الاقتصادية، ومدى تطبيقها في اتخاذ القرارات الإدارية، لهذا فإن هذا البحث له بعض الأهداف الفرعية المراد تفسيرها وهي:

- 1- دراسة ما هو التحليل الاقتصادي للنظرية الاقتصادية.
- 2- دراسة كيفية اتخاذ القرارات الإدارية وعلى ماذا تستند تلك القرارات.
- 3- دراسة مختصرة للقطاع المصرفي في الأردن ومدى تطبيقه لنتائج التحليل الاقتصادي.

تساؤلات البحث:

يقوم هذا البحث على تساولين اثنين وهما:

السؤال الأول: هل يتم التحليل الاقتصادي للنظريات الاقتصادية وتمير نتائج التحليل لمتخذي القرارات الإدارية وتطبيقها على القرارات الإدارية المتخذة في القطاع المصرفي في الأردن؟

السؤال الثاني: هل يوجد أهمية وتأثير للتحليل الاقتصادي على اتخاذ القرارات الإدارية في القطاع المصرفي في الأردن؟

أهمية البحث:

كما ذكرنا في مقدمة هذا البحث وبشكل عام يجب أن يكون في المنظمات والمنشآت وحدات تهتم بالتحليل الاقتصادي، وأشخاص مختصين لديهم الخبرة الكافية في التحليل الاقتصادي وتحديداً في النظريات الاقتصادية الجزئية، كالطلب والعرض والمنافسة والربحية وغيرها، ويكونوا أيضاً على دراية في التحليل الاقتصادي الكلي من أجل تمرير نتائج التحليل لمتخذي القرار لاتخاذ القرارات الإدارية لتوجيه المنشأة لتحقيق أهدافها، وهنا تكمن أهمية البحث بالحديث عن التحليل الاقتصادي ومدى أهميته على اتخاذ القرارات الإدارية في القطاع المصرفي في الأردن.

منهجية البحث:

حسب عنوان البحث فهناك شقين في العنوان وهما التحليل الاقتصادي والقرارات الإدارية، ومدى أهمية هذا التحليل على تلك القرارات الإدارية، وهذا يعني وجود تساؤلات في هذا البحث والتي تم ذكرها سابقاً مما يعني وجود تنوع في البيانات التي سوف نتطرق لها ونفسرها في هذا البحث، وبناءً على التساؤلات الموجودة يجب أن يكون هناك منهجية

بحثية واضحة للإجابة على تلك التساؤلات للوصول للنتائج النهائية لهذا البحث، وبالعودة إلى عنوان البحث مرة أخرى وهو التحليل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق وأهميته في اتخاذ القرارات الإدارية لدى القطاع المصرفي في الأردن نجد أنه يجب علينا الوصول إلى تلك الأهمية التي تتوسط عنوان البحث من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي عن طريق الرجوع لعدة دراسات ومراجع سابقة من كتب وأبحاث ودراسات تناولت هذا الموضوع، سواء كان بشكل جزئي أو كلي، مع المحاولة على أن تكون تلك المراجعة حديثة قدر الإمكان للوصول إلى نتائج نهائية لهذا البحث.

مفاهيم البحث:

من خلال عنوان البحث وتحديد المشكلة والأهمية لهذا البحث بالإضافة إلى التساؤلات المذكورة وجب علينا من خلال إنشاء البحث من كل باب من الأبواب أو الفصول توضيح بعض المفاهيم الرئيسية كإطار عام من أجل أن تكون هناك معرفة أولية ومفهومة لدى القارئ قبل التعمق في البحث، والجدير بالذكر أن هناك مفاهيم عامة متعارف عليها بين أغلب الأشخاص أو القراء، وهناك مفاهيم أخرى قد تكون غير مفهومة لدى القراء وجب علينا توضيحها، ومن المفاهيم العامة على سبيل المثال لا الحصر التحليل الاقتصادي والنظرية الاقتصادية والقرار الإداري، ومن المفاهيم الأخرى التي وجب توضيحها وهي متشابكة نوعاً ما مثل حالة عدم التأكد من القرارات الإدارية المتغيرات الاقتصادية وغيرها من المفاهيم.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

- 1- **الحدود الزمانية:** في هذا البحث لم يتم ذكر فترة معينة سيتم دراستها، ولكن تم جعل الفترة الزمنية مفتوحة نوعاً ما لاختيار أحدث السنوات حسب توافر المراجع والدراسات التي تناولت موضوع البحث.
- 2- **الحدود المكانية:** لقد اتخذ هذا البحث الأردن موطناً له من خلال دراسة القرارات الإدارية وكيفية تأثيرها بالتحليل الاقتصادي في القطاع المصرفي.

مصادر جمع البيانات:

سيعتمد الباحث في هذا البحث على جمع البيانات من خلال المصادر التالية:

- 1- الكتب العربية والأجنبية التي تناولت التحليل الاقتصادي والنظريات الاقتصادية واتخاذ القرارات الإدارية.
- 2- جميع الرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة والتقارير المتاحة.
- 3- حلقات البحث وورش العمل والمؤتمرات المتاحة.
- 4- كل ما نشر عبر الانترنت في هذا السياق بشكل عام أو خاص.

صعوبة البحث:

تكمن صعوبة البحث في الحصول على المراجع والأبحاث والدراسات الحديثة، حيث أن هناك الكثير من تحدث عن مواضيع مشابهة لهذا البحث، لكن قد تكون ليست حديثة.

الدراسات السابقة:

- 1- محمد عبد الرحيم عبيسي (2004) استخدام نسب التحليل المالي كمعلومة ملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية(1)

حيث وضح الباحث في بحثه من خلال هدف الدراسة وهو يجب استخدام التحليل المالي لاتخاذ القرارات الإدارية ومدى التطابق بين النظرية والتطبيق من خلال عدة تساؤلات منها:

- أ. هل يقوم المدير المالي باستخدام نسب التحليل اللازمة عند اتخاذ القرارات الإدارية للاستثمار في الشركات الصناعية؟
- ب. هل يقوم المدي المالي باستخدام نسب التحليل المالي لاتخاذ القرارات الإدارية في التمويل في الشركات الصناعية؟

وقد قام الباحث بافتراض عدة فرضيات في بحثه منها:

أ. يقوم المدير المالي باستخدام نسب التحليل المالي اللازمة عند اتخاذ القرارات الإدارية للاستثمار في الشركات الصناعية.

ب. يقوم المدير المالي باستخدام نسب التحليل المالي اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية في التمويل في الشركات الصناعية.

ت. يقوم المدير المالي باستخدام نسب التحليل المالي اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية في منح الائتمان في الشركات الصناعية.

وبنهاية البحث قام الباحث بالإجابة عن التساؤلات، وكانت كلها إيجابية ومن خلال الفرضيات أثبت الباحث صحة فرضيته بالقبول.

2- عمار علي يوسف (2013) أثر تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة على القرارات الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية، الجامعه الهاشمية، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا(1)

هدفت الدراسة إلى بيان آثار ومعوقات استخدام نظام التكلفة على أساس الأنشطة في البيئة الصناعية الحديثة، وذلك من وجهة نظر المديرين في المستويات الإدارية العليا والوسطى في هذه الشركات، وقامت الدراسة بتبني عدد من المؤشرات الإحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي ANOVA Way One. وتكونت عينة الدراسة من (91) موظفاً وموظفة موزعين على (13) شركات صناعية أردنية تطبق نظام التكاليف المبني على الأنشطة، وقام الباحث بتطوير أداة للدراسة من (10) فقره موزعة على قسمين:

القسم الأول: يتناول آثار تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة على القرارات الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية ويتكون من (13) فقرة موزعة على (4) أبعاد.

القسم الثاني: يتناول معوقات تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في الشركات الصناعية الأردنية ويتكون من (11) فقرة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة على القرارات الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية، كما أظهرت النتائج وجود أثر لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة على كل من قرارات التسعير وقرارات التوقف عن إنتاج منتج، وقرارات المزيج البيعي وقرارات إعادة تصميم العمليات، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك معوقات لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في الشركات الصناعية الأردنية، كذلك أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أثر تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في الشركات الصناعية الأردنية تبعاً لمتغيرات حجم الشركة، وطبيعة عمل الشركة، وتعدد منتجات الشركة، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة الاهتمام بتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في القطاعات الصناعية الأردنية نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من أثر إيجابي لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة على القرارات الإدارية في الشركات الصناعية في الأردن.

الفصل الثاني

التحليل الاقتصادي للنظريات الاقتصادية

تمهيد:

يشهد عالمنا المعاصر منذ عقد الثمانينات وحتى اليوم أحداثاً عالمية متسارعةً أحدثت تحولات جذرية وعميقة في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي أسفرت عن نتائج وتطورات هامة، وبالرغم من تنوع التحديات والمتطلبات وأهمها (الاقتصادية والسياسية والإدارية والتكنولوجية) إلا أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة؛ لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات.

وعند بزوغ أي مشكلة اقتصادية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي نتوجه إلى ما يُعرف بالتحليل لهذه المشكلة بدراسة نواحي المشكلة واتجاهاتها وما تأثيره تلك المشكلة الاقتصادية، هل تأثيرها سياسي على مستوى الدولة أم تأثيرها إدارياً على مستوى المنشأة أو المنتج، ومن هنا وجب علينا البحث والتقصي والتحليل باتجاه المشكلة من خلال استخدام النظريات الاقتصادية التي وضعت لمساندة التحليل الاقتصادي لحل المشاكل الاقتصادية، وذلك تجنباً لحدوث أي خلل سواء سياسياً كما ذكرنا على مستوى الدولة أو إدارياً على مستوى المنشأة أو المنظمة، ومن المحتمل أن ينتج عن تلك

المشكلة الاقتصادية تأثيراً مدمجاً سياسياً وإدارياً عندما تكون الدول لها استثمارات داخل حدودها ومساهمة أو مالكة لعدة شركات تساهم في الناتج الإجمالي.

ومن خلال ما ذكر سابقاً وكما تحدثنا في هذا التمهيد وبدأنا بقول عند بزوغ مشكلة وتحدثنا على مستوى الدول أو المنشأة بموجز بسيط وأتمنا الحديث إلخ، وبما أن هذا الفصل هو جزء من عنوان البحث المذكور سابقاً سوف نبتعد عن مستوى الدولة كونه ليس جزءاً من البحث، ونقول إن أي منشأة أو منظمة ناجحة يجب أن يكون لديها استراتيجية تنبوء بالمستقبل من خلال معطيات اقتصادية تكون متاحة أمامها لتميرها لأصحاب القرار، حتى لا يحدث أي خطأ في المستقبل، والابتعاد عن المخاطرة ولا تكون تلك المنشأة سلبية وتنتظر حدوث المشكلة ومواجهة المخاطر حتى تتبنى برامج تحليل اقتصادية لحل مشاكلها.

وللتوضيح ومن خلال عنوان الفصل سوف نتحدث عن هذا الموضوع بشكل مختصر على أن يكون ذو قيمة عالية في المعلومات والبيانات الموجودة فيه من خلال مبحثين وهما:

المبحث الأول: التحليل الاقتصادي.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية.

المبحث الأول

التحليل الاقتصادي

أولاً: المنظور التاريخي للتحليل الاقتصادي

يلاحظ المتتبع لتطور علم الاقتصاد كيف كان هذا العلم في المرحلة الوصفية، إذ كان الاقتصاديون يقتصر على وصف الظواهر الاقتصادية مأخوذين بما يبدو منها للمشاهدة دون تحليل أو تفسير، فقد كان التجاريون يرون أن مصدر الثروة يكمن في التجارة الخارجية وفي تحقيق ميزان تجاري راجح، غير مهتمين ببنية الاقتصاد الوطني، ثم جاءت مرحلة الاقتصاد التطبيقي حيث كان الاقتصاديون يركزون على اعتماد السياسات الاقتصادية وسيلة في حل المشكلات الاقتصادية، معتمدين في كثير من الأحيان على التجربة والخطأ مع التركيز على التعميمات التطبيقية في تقرير مدى صحة السياسات من خطئها، من هنا كانت مرحلة الاقتصاد التحليلي بداية تحول الاقتصاد من مجال المشاهدة والوصف إلى مجال التحليل العلمي القائم على اكتشاف العلاقات السببية بين الظواهر المشاهدة في الحياة الواقعية، وبذلك بقي الاقتصاد حتى ظهور المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) يكتفي بتسجيل الوقائع الاقتصادية، وبالعامل على زيادة الثروة دون الربط بينها وبين أسبابها، في حين كرس مؤسس علم الاقتصاد زعيم المدرسة الكلاسيكية "آدم سميث" كتابه حول أسباب نشوء ثروة الأمم لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي وزيادة إنتاجية العمل.

غير أن تشابك الظواهر الاقتصادية وتعقد العلاقات بينها دفعت بالاقتصاديين إلى استعمال أدوات التحليل الإحصائي والرياضي وسيلة ناجعة لعزل العوامل بعضها عن بعض وقياس أثر كل منها في التسبب بحدوث الظاهرة المعنية، وتطورت مهمة التحليل الاقتصادي من مجرد تفسير الظواهر إلى السعي للتأثير في سيرورتها، وتغيير المعطيات الأولية للحصول على نتائج أفضل، وبذلك يكون التحليل الاقتصادي في نهاية المطاف وسيلة بيد متخذي القرارات لاختيار الحلول المثلى في تحديد سير الظواهر الاقتصادية مستقبلاً من أجل رفع معدل النمو وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية (تحليل اقتصادي # المنظور التاريخي).

والتحليل الاقتصادي جزء من علم الاقتصاد يتناول دراسة العلاقات التابعة بين الظواهر، أي العلاقات السببية بين الظواهر الاقتصادية، ويقوم منهج التحليل الاقتصادي على أساس إعادة الظاهرة الاقتصادية إلى عناصرها البسيطة التي يمكن فهمها ببسر أكثر من فهم الظاهرة بأكملها، ومن ثم صوغ الفرضية التفسيرية لهذه الظاهرة على أساس العلاقة التابعة أو السببية.

يعتمد التحليل الاقتصادي على نوعين من المبادئ المنهجية:

1- الاستنتاجات المنطقية وتسمى بالتعميمات أو المبادئ التحليلية، وهي تلك التي تنساب منطقياً من مجموعة من الافتراضات النظرية المترابطة فيما بينها.

2- الاستنتاجات التطبيقية التي تقررها العلاقات القائمة بين المعطيات الاقتصادية الملموسة، مثل ملاحظة انخفاض سعر الخضار في مواسم إنتاجها وارتفاع أسعارها في بداية الموسم أو عند نهايته.

ثانياً: المقصود بالتحليل الاقتصادي

دل مصطلح التحليل الاقتصادي على ذلك العلم الذي لا ينفصل عن علم الاقتصاد أو علم الاقتصاد السياسي، الذي يهدف إلى البحث في العلاقات التابعة بين الظواهر؛ أي البحث في العلاقات السببية بين الظواهر الاقتصادية، ويعمل التحليل الاقتصادي على إرجاع الظاهرة الاقتصادية إلى عناصرها الأساسية التي يمكن فهمها أكثر من فهم الظاهرة ككل، ومن ثم صياغة فرضية تفسر هذه الظاهرة على أساس العلاقة السببية (بخاري، 2010، ص4).

ثالثاً: أساليب التحليل الاقتصادي

هناك عدة أساليب للتحليل الاقتصادي بشكل عام ولكن في هذا المقام سوف نذكر على بعضاً منها والتي قد نحتاجها في تفسير بعض المواضيع التي تخص البحث وهي:

1- التاريخ الاقتصادي: يستخدم أسلوب التاريخ الاقتصادي كأحد أساليب التحليل الاقتصادي لقضايا حدثت وتم علاجها في الماضي وتجددت تلك القضايا في وقتنا الحاضر (شومبيتر).

2- الإحصاء: الأسلوب الإحصائي في التحليل الاقتصادي هو أسلوب حديث قديم، ويستخدمه الكثيرون من الخبراء الاقتصاديين لمعالجة القضايا الاقتصادية التي تؤثر على اتخاذ القرارات الإدارية على مستوى المنشأة، سواء كانت مملوكة للدولة أو القطاع الخاص من خلال أخذ العينات واختبارها.

3- الأسلوب الرياضي: بالنسبة للأسلوب الرياضي في التحليل الاقتصادي هو أيضاً أسلوب قديم حديث، ويستخدمه أيضاً الخبراء والباحثين الاقتصاديين لمعالجة القضايا الاقتصادية في اتخاذ القرارات الإدارية من خلال النماذج والمعادلات الرياضية ولكن بأسلوب اقتصادي.

4- النظرية الاقتصادية: تستخدم النظريات الاقتصادية في التحليل الاقتصادي، وتعتبر النظريات الاقتصادية أسلوب عملي وشامل في التحليل الاقتصادي، إذ تستخدم النظريات الاقتصادية في التحليل الإحصائي والرياضي والأسلوب التاريخي أيضاً؛ لهذا نقول عن تلك النظريات أشمل في التحليل وتقسّم النظريات الاقتصادية إلى قسمين:

القسم الأول: النظرية الاقتصادية الجزئية، وهي تعالج عدة مواضيع أهمها المنتج والمستهلك والعرض والطلب وغيرها من المواضيع.

القسم الثاني: النظرية الاقتصادية الكلية، وهي تعالج عدة مواضيع أهمها الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والادخار والاستثمار وغيرها من المواضيع.

رابعاً: مستويات التحليل الاقتصادي

تقسم مستويات التحليل الاقتصادي إلى عدة مستويات وهي:

1- التحليل الاقتصادي الكلي: تشير طريقة تحليل الاقتصاد الكلي التي قدمها "جون ماينارد كينز" (الذي دعا إليها بطريقة منهجية لفهم آلية حدوث الأزمات في اقتصاد السوق وطريقة التعامل معها والخروج منها)، إلى معالجة المجاميع الاقتصادية والمتغيرات الكلية، مع الأخذ في الاعتبار أن المجاميع (المتغيرات الكلية) لا تمثل مجموع التغيرات التي تحدث في سلوك المشاركين والأفراد (الوحدات الاقتصادية التي تصنعها).

2- التحليل الاقتصادي الجزئي: يتعامل تحليل الاقتصاد الجزئي مع السلوك الفردي وقرارات الوحدات الاقتصادية الأساسية الفردية المستقلة، فيما يتعلق بعملية الإنتاج أو الاستهلاك، أو الاستثمار والادخار، ولا فرق إذا كانت الوحدة الاقتصادية الأساسية هي فرد أو مشروع، وتجدر الإشارة إلى أن التحليل الاقتصادي الجزئي قد تطوّر من خلال النظرية الهامشية والنظرية الكلاسيكية الجديدة.

3- التحليل الاقتصادي القطاعي: يشير التحليل الاقتصادي القطاعي إلى طريقة تحليل محدثة، اقترحها "ستيوارت هولاند" في عام 1975 كطريقة تحليل تُظهر خصوصية تحليل أوضاع المجموعات الصناعية الرئيسية التي

هي محور الاهتمام في التحليل الكينزي والاقتصاد الكلي، وتهيمن على تحليل الاقتصاد الجزئي الكلاسيكي الجديد.

4- التحليل الاقتصادي العالمي: يشار للتحليل الاقتصادي العالمي بأنه أسلوب حديث في التحليل الاقتصادي ينظر إلى الاقتصادات الوطنية على أنها أجزاء متكاملة فيما بينها لتشكيل اقتصاد عالمي واحد، ويعتمد هذا التحليل على التطور الواسع للقوى الإنتاجية، وعلى توسع الشركات ذات الجنسيات المتعددة، بالإضافة إلى الترابط المتزايد بين الدول المختلفة وأهمية كفاءة كل منطقة في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بها (اللبنى، 1970، ص34).

خامساً: فوائد التحليل الاقتصادي

يهدف التحليل الاقتصادي إلى تحقيق الفوائد التالية:

1. يعمل التحليل الاقتصادي على بيان نتائج مختلف بدائل القرارات، ويوفر أفضل الطرق لاختيار البدائل.
2. يسمح التحليل الاقتصادي لمتخذي مختلف القرارات الاقتصادية بالتنبؤ بمختلف التغيرات المستقبلية.
3. يعمل التحليل الإحصائي على توفير أدوات سليمة في تحديد السياسات الاقتصادية بالاعتماد على مبادئ التحليل العلمي؛ بغرض زيادة فرص النجاح الاقتصادي على مستوى المشروع والاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي.
4. يساعد التحليل الاقتصادي في الحكم على النظام والأداء الاقتصادي.
5. يعمل التحليل الاقتصادي على تقييم مدى كفاءة مشاريع الاقتصاد؛ بغرض توزيع الموارد لإشباع رغبات المستهلك.
6. يعين التحليل الاقتصادي على رسم السياسات العامة.
7. يسمح التحليل الاقتصادي ببيان كيفية عمل المؤسسات الاقتصادية في توزيع الموارد المجتمعية (حبيب، 1999، ص25).

سادساً: أدوات التحليل الاقتصادي

يعتمد التحليل الاقتصادي على مجموعة من الأدوات لتفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية المعقدة، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

- 1- الأداة الوصفية اللفظية: تعتمد على المنطق اللفظي في توضيح العلاقات والمتغيرات والظواهر الاقتصادية.
- 2- الأداة الرقمية: تعمل على توضيح علاقات الاقتصاد ومتغيراته وظواهره من خلال الاعتماد على التحليل الإحصائي.
- 3- الأداة الهندسية البيانية: تعتمد على الأشكال والرسوم البيانية؛ بغرض التعبير عن العلاقات والظواهر الاقتصادية.
- 4- الأداة الرياضية القياسية: تعتمد على استعمال المنطق الرياضي في بيان العلاقات والمتغيرات الاقتصادية (حبيب، 1999، ص65).

سابعاً: معايير التحليل الاقتصادي

تختلف معايير تحليل اقتصادي من قطاع لآخر، فكل قطاع يتبع معايير معينة، وترجع أهمية تلك المعايير إلى:

- 1- تساعد صانعي القرارات بوضع الأنظمة التي تحقق أكبر استفادة بأقل التكاليف.
- 2- وضع إطار عام لجميع التحليلات الاقتصادية.
- 3- تزويد المحللين الاقتصاديين ببيانات تساعد في إعدادات تحليلات اقتصادية بجودة عالية.
- 4- التأكد من أن التكاليف والفوائد ودقة التوقيت يتم التعامل معها بشكل ثابت (اللبنى، 1970، ص34).

أما عن تلك الموضوعات التي تغطيها معايير تحليل اقتصادي، فهي :

- 1- تقليل المخاطرة وتحسين الجودة.
- 2- مناقشة حالة الاقتصاد مع سياسة مقترحة أو بدون تلك السياسة.
- 3- مقارنة الفوائد والتأثيرات والتكاليف في أوقات مختلفة.
- 4- مصادر البيانات للتحليلات الاقتصادية.
- 5- عرض نتائج تحليل اقتصادي.

المبحث الثاني

النظريات الاقتصادية

أولاً: تاريخ النظرية الاقتصادية/ الفكر الاقتصادي

يتمثل في الأفكار والخواطر التي خطرت للإنسان في أمور حياته الاقتصادية والفكر الاقتصادي قديم قدم الزمن، حيث أن فكر الإنسان لم يقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما تداخلت به عدة جوانب، منها السياسية والدينية والإدارية، حيث يعتبر الفكر الاقتصادي وعلم الاقتصاد أبو العلوم كلها، والمقصود بتاريخ النظرية الاقتصادية أو الفكر الاقتصادي أو تاريخ علم الاقتصاد تطور التحليل الاقتصادي بتطور النظريات القائمة، وظهور نظريات جديدة، وتطور منهج الدراسات الاقتصادية في استخلاص النظريات والمبادئ، وتطور الوسائل والأساليب المتاحة من صحة النظريات واختبارها.

ولما كانت الحضارات القديمة والعصور الوسطى لم تتناول الفكر الاقتصادي إلا بشكل عارض ضمن الأفكار الدينية أو الأخلاقية أو القانونية ومع نشأة الدولة الحديثه بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية، وخاصة في القرن السادس عشر وظهرت عدة اتجاهات فكرية منها ما عرف:

- 1- **التجاربيين:** الذين اهتمو بتدعيم سلطان الدولة من خلال زيادة ثروة الدولة من المعدن النفيس (الذهب والفضة) عن طريق الوظائف الإدارية كذلك بالرقابة على التجارة الخارجية وتشجيع الصناعة والتصدير.
- 2- **الطبيعيين:** ظهر الطبيعيون في منتصف القرن الثامن عشر في فرنسا، واهتموا بدراسة الإنسان وعلاقته بالعالم الطبيعي، ورأوا من الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج لأنها تخلق الناتج الصافي.

وهنا يمكن القول أن الحديث عن النظرية الاقتصادية كعلم مستقل وواضح من حيث الموضوع والمنهج لم يبدأ بشكل متكامل إلا مع النظرية التقليدية، وفي بداية القرن التاسع عشر بدأ ظهور مفكرين أمثال "أدم سميث وريكاردو وستيوارت" وقدموا بشكل متناثر أفكار اقتصادية تم توحيدها وانسجامها في بناء متكامل للنظرية الاقتصادية الواحدة، ومن بعدها تنوعت الأفكار والاتجاهات الاقتصادية من خلال النظريات الكلاسيكية والكينزية وغيرها من النظريات (النجار، 2016، ص 10).

ثانياً: مفهوم النظريات الاقتصادية

مجموعة من الفروض تختص بظواهر الحياة الاقتصادية فضلاً عن بعض الافتراضات الحكيمة المتعلقة بسلوك هذه الظواهر، ومهمة النظرية الاقتصادية بعد ذلك استخلاص مضمون الفروض ومفهوم الافتراضات لاستخدام نتائج النظرية في التنبؤ والتوقع والتحقق والقياس.

وللنظريات الاقتصادية مفهوم آخر أيضاً وهي العديد من المبادئ والأفكار التي يتم تحديد كيفية إنجاز الأعمال الاقتصادية المختلفة، والنظريات الاقتصادية توفر إطاراً فكرياً ليتمكن الاقتصاديون من تحليل سلوك الأسواق المالية والمصرفية والصناعات وغيرها لاتخاذ القرارات الإدارية المناسبة (Theories، 2022).

ثالثاً: أنواع النظريات الاقتصادية

هنالك العديد من الأنواع للنظرية الاقتصادية، منها ما يلي:

- 1- **نظرية الاقتصاد الكلاسيكي:** هو مجال فكري أنشأه العديد من السياسيين والاقتصاديين والمفكرين مثل جون ستيوارت وآدم سميث وغيرهم، تنص النظرية على أن اقتصاديات السوق هي مجموعة من الأنظمة ذات التنظيم الذاتي تحكمها قوانين التبادل والإنتاج.
- 2- **نظرية النقد:** تعد من إحدى النظريات التي تختص بالنظرية الاقتصادية الكلية، وهي تعزز فكرة أنه من الممكن أن تستطيع الحكومات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق التحكم في العرض النقدي، والمبلغ الإجمالي للأموال المتداولة في الاقتصاد هو المبدأ الأساسي للنقد، وهو أحد العوامل التي تحدد نموه (النجار، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية السياسية، 2016، ص13).
- 3- **نظرية اشتراكية السوق:** تسمى بالنظرية الليبرالية، وتقتصر هذه النظرية إنشاء أنظمة اقتصادية تحتوي على العديد من عناصر المشاريع الحرة والتخطيط الاقتصادي في الأنظمة الاقتصادية للسوق، وهنا قوى السوق هي التي تحدد الإنتاج والتبادل بدلاً من الرقابات الحكومية.⁽¹⁾
- 4- **نظرية النمو الجديدة:** تنص على أن الرغبة البشرية هي التي تدفع الأشخاص باستمرار التزايد في المعدلات الإنتاجية واستمرار النمو الاقتصادي، والفكرة الرئيسية هي أن المنافسة تجبر الأشخاص على أن تبحث عن طرق جديدة وبكفاءة أكبر لأداء الأعمال بهدف زيادة إمكانياتهم في جني أكبر عدد من الأرباح، ولهذا تركز نظرية النمو على المعرفة والابتكار، وعلى ريادة الأعمال.
- 5- **نظرية مأساة المشاعات:** تشرح هذه النظرية مشكلة اقتصادية تعنى باستهلاك الموارد والاستغلال المفرط لها غير المنظم من الهيئات الرسمية للإدارة.
- 6- **نظريات أخرى للاقتصاد توجد العديد من النظريات الأخرى للاقتصاد هي:** نظرية اللعبة، نظرية المعلومات غير المتماثلة، نظرية الاحتمالية، نظرية تسعير المراجعة، نظرية الميزة المطلقة (بخاري، 2010، ص4).

رابعاً: أقسام النظريات الاقتصادية

يقسم علم الاقتصاد والنظريات الاقتصادية إلى قسمين هما:

- 1- النظرية الاقتصادية الجزئية.
- 2- النظرية الاقتصادية الكلية.

وستتناول هذين القسمين بطريقة مختصرة وملمة بالأجزاء الرئيسية منها:

1- النظرية الاقتصادية الجزئية:

إن النظرية الاقتصادية الجزئية تهتم بمسائل المشاريع والأفراد وتعطي اهتماماً كاملاً للأسعار، وتسعى إلى حل المشكلة الأساسية وهي تحديد الكميات والأسعار بقوى العرض والطلب، وتحاول تحديد الأسباب التي تجعل المستهلك يشتري سلعه ما دون أخرى، وبشكل عام فإن النظرية هي تجريد أو تبسيط للواقع بما يساعدنا على فهم الواقع بشكل جيد والتنبؤ في المستقبل، وهذا التجريد هو الوسيلة الوحيدة لفهم واكتشاف العلاقات بين المتغيرات، وعلى سبيل المثال إذا أراد الباحث الاقتصادي أن يفهم العلاقة بين الكميات المطلوبة والأسعار والدخل والكميات المعروضة فإنه عملياً ليس السعر والدخل وحده يؤثر على الطلب أو العرض، وإنما هناك عوامل أخرى تحدد الطلب والعرض، ومن هنا نلجأ إلى الفروض لتهيئة الفرصة لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، ومن هنا ظهرت أدوات التحليل الاقتصادية من خلال النظريات الاقتصادية التي لديه عدة افتراضات (حسن، 2005، ص80).

أ- **أدوات التحليل الاقتصادي:** يبدأ الباحث الاقتصادي عند دراسة مشكلة ما بوصف وتشخيص المشكلة، ثم دراسة الظروف البيئية التي أدت إلى ظهور تلك المشكلة، حتى يمكنه من تحديد أبعادها المختلفة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى وأثرها عليها، ومن ثم وضع التوصيات المناسبة لحلها، وسوف نتناول عدد محدود من أساليب التحليل وأهمها ومن هذه الأساليب:

- **الأسلوب اللفظي أو الوصفي:** يقوم هذا التحليل على وصف العلاقات القائمة من خلل بين مختلف الظواهر الاقتصادية باستخدام الألفاظ (الكتابية) وهذا الأسلوب يحظى بقبول كبير بين الباحثين، وخاصة ممن يتهيبون التحليل الرياضي والأسلوب اللفظي يمكن أن يؤدي إلى نفس نتيجة الأسلوب الرياضي.
- **أسلوب التحليل الرياضي:** في هذا الأسلوب يتم استخدام المعادلات الرياضية في تفسير وفهم المتغيرات الاقتصادية، ومن مزايا هذا الأسلوب أنه يدعم التحليل بالمنطق والدقة.

- أسلوب التحليل الاحصائي: هو ما يسمى بالاقتصاد القياسي، حيث يمكنه استخدام البيانات المستقاة من الواقع لاختبار صحة النظريات الاقتصادية، ويستطيع هذا الأسلوب اشتقاق العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية (حسن، 2005، ص80).

ب- نظريات التحليل الاقتصادي الجزئي:

- **نظرية الطلب:** يعبر الطلب عن الكميات التي يكون فيها المستهلك يرغب أو قادر على شراء سلعة معينة، وتمثل دالة الطلب هي عبارة عن عالقة رياضية تربط الكمية المطلوبة من السلع بثمنها وقانون الطلب يتمثل عندما ترتفع سعر السلعة فإن الكمية المطلوبة منها تنخفض، وعندما ينخفض سعر السلعة فإن الكمية المطلوبة منها ترتفع.
- **نظرية العرض:** إن العرض يمثل الكميات التي يكون المنتجون مستعدين فعلاً لبيعها في السوق من مختلف السلع والخدمات عند مختلف الأسعار، أما دالة العرض فهي العلاقة الرياضية بين الكمية المعروضة من السلع وسعرها (تفرقنيت زليخة، 2019، ص 57).

ت- المرونة:

- **مرونة الطلب:** هي تعبر عن التغير في الطلب على سلعة ما الناتج عن التغير في سعرها.
- **مرونة التقاطع:** تسمى كذلك بمرونة التبادل، حيث يمكن استخدام مرونة التقاطع للتمييز بين السلع والبضائع البديلة والسلع والبضائع المكملة، وبين تلك السلع والبضائع المستقلة عن بعضها البعض.
- **مرونة الدخل:** هي تقيس أثر تغير الدخل المتاح على الكمية المطلوبة من السلعة محل الدراسة.
- **نظرية المنفعة:** تعرف المنفعة على أساس أنها مقياس للفائدة التي يجنيها الفرد نتيجة استهلاكه للسلع المختلفة، حيث أن المستهلك يقدم على شراء سلعة ما إذا اقتنع أن هذه السلعة أنها ستفيده وتنفعه، ويقصد بهذه المنفعة قدرة هذه السلعة المشتراة على إشباع رغبة المستهلك، ويمكن التفرقة في هذا الصدد بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية.
- **منحنيات السواء:** إن منحنيات السواء هي صورة بيانية توضح تفضيلات المستهلك والتوليفات المختلفة والمتاحة من السلع، والتي تحقق له نفس المستوى من الإشباع ما دام على نفس المنحنى.
- **دوال التكاليف والإيرادات:** حيث تعتبر التكاليف والإيرادات ذات أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي، حيث أن التكلفة الكلية هي عبارة عن التكلفة الكلية المتغيرة + التكلفة الكلية الثابتة، أما الإيرادات فهي مجموع ما يقبضه المنتج نتيجة قيامه ببيع منتجاته في السوق (اللبنى، 1970، ص34).

2- النظرية الاقتصادية الكلية:

هي فرع من فروع علم الاقتصاد الذي تتعامل مع الاقتصاد ككل وليس قضايا الوكلاء الفرديين أو الأسواق المحددة، وتهتم النظرية الاقتصادية الكلية بفهم الضواهر الإجمالية، مثل النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والادخار والاستثمار والتجارة الدولية، فتحاول النظرية الاقتصادية الكلية فهم هذه العلاقات المعقدة من منظور نظري وبناء نماذج تساعد الاقتصاديين على فهم وشرح السلوك الكلي في الاقتصاد (عبد الرحمن و عريقات، 2004، ص42).

وهناك عدة نظريات في الاقتصاد الكلي أو النظرية الاقتصادية الكلية ولكن في هذا المقام سوف نذكر النظريات الرئيسية منها وبشكل مختصر:

- أ- النظرية الكينزية:** إن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها النظرية الكينزية هو أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون لفترة طويلة من الزمن في حالة عدم توازن، فلذلك تدعو هذه النظرية التي وضعها "جون مينارد كينز" إلى تدخل الحكومة للمساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي وللحد من البطالة وزيادة النمو.
- ب- النظرية النقدية:** النظرية النقدية هي نظرية اقتصادية تقوم على فرضية أساسية، هي أن عرض النقود والبنوك المركزية يلعبان دوراً حاسماً في الاقتصاد الكلي، وقد تم صياغة هذه النظرية من قبل "ميلتون فريدمان" حيث يقول أن التوسع المفرط في العرض النقدي هو التضخمية بطبيعتها، والتي يجب أن تركز السلطات النقدية فقط على الحفاظ على استقرار الأسعار.
- ت- النظرية النمساوية:** تدور فكرة النظرية النمساوية حول الفردية المنهجية، أو فكرة أن الناس سيتصرفون بطرق هادفة يمكن تحليلها، وتقوم هذه النظرية على تحديد تكلفة الفرصة البديلة، ورأس المال، والفوائد، والتضخم والقوة التنظيمية للأسواق، وغالباً لا تولي النظرية النمساوية وزناً كبيراً لبعض المفاهيم كالاقتصاد القياسي، والاقتصاد التجريبي وتحليل الاقتصاد الكلي، وبهذا فإن النظرية النمساوية هي شئ غريب بالنسبة لوجهات النظر الأخرى كالكينزية وغيرها. (Theory, 2022).

ويوجد تأثير للحكومة على الاقتصاد الكلي تتمثل في الأهداف الشاملة للاقتصاد الكلي في رفع مستوى المعيشة إلى الحد الأقصى وتحقيق نمو اقتصادي مستقر، فيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الحد من البطالة، وزيادة الإنتاجية والسيطرة على التضخم، ويمكن للحكومة التأثير على الاقتصاد الكلي لتحقيق هذه الأهداف من خلال ما يلي:

أ- **السياسة النقدية:**

يقوم البنك المركزي بتحديد أهداف التحكم في الكمية المعروضة من النقود، ولتوفير الأموال للدولة، ولتحقيق معدلات نمو مرتفعة، والاستقرار الاقتصادي، والسيطرة على التضخم، وهناك نوعان من السياسة النقدية وهما:

- **السياسة النقدية التوسعية:** حيث يقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة عند حدوث ركود اقتصادي، فتقوم هذه السياسة بزيادة الكمية المعروضة من النقود أو تخفيض معدلات الفائدة، وذلك للنهوض بالنمو الاقتصادي أو للعودة إلى الاستقرار الاقتصادي، وتسمى هذه السياسة أيضاً بالسياسة التسهيلية.
 - **السياسة النقدية الانكماشية:** يطبق البنك المركزي هذه السياسة عند ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، فتقوم هذه السياسة بخفض الكمية المعروضة من النقود أو زيادة معدلات الفائدة، وذلك للحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي أو لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتسمى هذه السياسة أيضاً بالسياسة التشديدية (Theories m، 2022).
- ب- **السياسة المالية:**

تنفذ الحكومة السياسة المالية من خلال الإنفاق والضرائب لتوجيه الاقتصاد الكلي، يؤثر الإنفاق الحكومي على خلق فرص العمل وتحسين البنية التحتية، والتي بدورها تؤثر على الأموال المتداولة، كما وتؤثر الضرائب على دخل المستهلك المتاح. تنقسم السياسة المالية أيضاً إلى نوعين وهما:

- **السياسة المالية العامة التوسعية:** تقوم الحكومة بتطبيق السياسة التوسعية في حالات الركود الاقتصادي، وتعتمد هذه السياسة على زيادة السيولة في الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، وذلك بهدف تحفيز الاقتصاد والعودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويطلق على هذه السياسة أيضاً بالسياسة التسهيلية.
- **السياسة المالية الانكماشية:** تقوم الحكومة بتطبيق السياسة الانكماشية في حالات الفجوة التضخمية، وتعتمد هذه السياسة على خفض السيولة في الدولة عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب أو الجمع بينهما، وذلك بهدف خفض الطلب والعودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي.

كما أنه يوجد مؤشرات للاقتصاد الكلي حيث تُعتبر هذه المؤشرات مهمة جداً لتقييم الأداء الاقتصادي من جوانب متعددة ومنها:

أ - **الناتج المحلي الإجمالي:** غالباً ما يستخدم كمؤشر أساسي للاقتصاد الكلي، حيث يمثل الناتج المحلي الإجمالي المطلق حجم الاقتصاد في وقت معين، وعادةً ما يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي وإصداره من قبل الحكومة على أساس ربع سنوي أو سنوي.

ب- **التضخم:** هو زيادة مستويات الأسعار الإجمالية وبالتالي انخفاض القوة الشرائية، ويحدث هذا في المقام الأول بسبب زيادة الطلب على المنتجات والخدمات، التي بدورها ترفع الأسعار، وبالتالي فإن التضخم يمثل النمو ومع ذلك فإن الكثير من التضخم ضار أيضاً إذا انخفضت القوة الشرائية أكثر بكثير من الأسعار المتضخمة، مما يقلل الإنفاق الإجمالي ويقلل من قيمة العملة، وعادةً ما يكون معدل التضخم المستهدف حوالي 1% إلى 3%.

ت- **البطالة:** تمثل البطالة عدد الأفراد العاطلين عن العمل، ويسعون لإيجاد وظيفة واحدة، ولا تتضمن الأفراد المتقاعدون أو المعاقون، حيث تعتبر البطالة ظاهرة طبيعية لا يمكن القضاء عليها بشكل كامل (بخاري، 2010، ص4).

ث- **معدلات الفائدة:** أسعار الفائدة هي العائد الذي يدفعه المقترض من الإقراض، يتم تعيينها من قبل البنك المركزي، ولأن أسعار الفائدة تؤثر على قرارات المستهلك فهي أداة مفيدة للغاية للتأثير على النشاط الاقتصادي، فعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة يصبح الاقتراض أكثر تكلفة، وبالتالي يتم تحفيز المستهلكين لتقليل الإنفاق، على العكس من ذلك عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة يكون الاقتراض أرخص (عبد الرحمن و عريقات، 2004، ص42).

الفصل الثاني

اتخاذ القرارات الإدارية في القطاع المصرفي في الأردن

تمهيد:

إن من أهم التطورات في مجال الإدارة وإدارة المنظمات ومنشآت الأعمال سواء كانت صناعية أو زراعية أو مالية أو خدمية في العصور الحديثة هو ظهور النظم الإدارية والاقتصادية الشاملة، حيث أصبح الهدف الاستراتيجي الذي يشمل على كيفية تحقيق التمايز من خلال جودة المنتج، لهذا أصبحت نظم التحليل الاقتصادي هو هدف الإدارات الناجحة.

وإن أبرز ما يميز الإنسان عن الكثير من المخلوقات أنه كائن اجتماعي بأنه لا غنى له عن العيش مع الجماعة، ولإدارة وسيلة مهمة لتنظيم الجهود الجماعية، ومن هنا كانت حاجة الإنسان للإدارة لتحقيق غاياتها وسد احتياجاتها، فالإدارة تقوم بدور العنصر المعاون الذي يتغلغل في جميع أوجه النشاط الإنساني، والجدير بالذكر أن المنظمة أو المنشأة تحتاجها كما يحتاج الفرد، وكما أن الفرد يحتاج الإدارة لتسيير أوجه أمور حياته اليومية أيضاً المنظمة تحتاج الإدارة لتسهيل أوجه أمورها، وحل العقبات التي تواجهها من تسويق منتجاتها وتمويلها وإنتاجها.. إلخ.

إن الإدارة عملية جوهرية بالنسبة للمنشأة سواء كانت صغيرة أم كبيرة، صناعية أو خدمية أو مالية ومصرفية وغيرها من النشاطات، فحسن الإدارة وكفائتها من الخصائص المهمة التي تمتاز بها المجتمعات المتقدمة، فالإدارة تعتبر العنصر الخامس من عناصر الإنتاج، وهي عنصر غير مرئي وغير ملموس، وهي تعمل على تفاعل عناصر الإنتاج الأخرى لنتج السلعة بأقل التكاليف وأعلى جودة (الوادي و يامين، 2014، ص11).

وفي الإدارة الحديثة للمنظمات بجميع أشكالها فإن متخذي القرار الإداري يعتمد اعتماداً رئيسياً على النظرية الاقتصادية الجزئية، كونها تعالج مشاكل العرض والطلب والأسعار، ولكن في حالة قطاع الخدمات المالية والمصرفية فإن الوضع مختلف، فإن محددات التحليل الاقتصادي يأخذ البعد في التحليل الجزئي والكلية، وفي هذا الفصل سوف نقوم بمعالجة قضيتين رئيسيتين من خلال مبحثين وهما:

المبحث الأول: القرارات الإدارية.

المبحث الثاني: نبذة القطاع المصرفي في الأردن.

المبحث الأول

القرارات الإدارية

هناك العديد من الطرق لإنجاز عمل معين، ومن النادر أن تجد طريقة واحدة أو حلاً واحداً لحل المشكلات، وبما أن الحلول المختلفة لا تتساوى من ناحية قيمتها أو جدواها فإن على المقرر أن يختار أفضل هذه الحلول لمشكلته، مما يبين أن عملية اتخاذ القرار عملية صعبة تتطلب فهماً واضحاً لطبيعتها، ويمكن القول بأن عملية اتخاذ القرار هي عملية رشيدة بعيدة كل البعد عن العواطف، وأن أي قرار خاطئ يتخذه شخص معين يمكن أن يعود إلى ما يلي:

- 1- النقص في المعلومات، وهذا إما أن يكون بسبب عدم صحتها أو لأن المعلومات المتعلقة بالبدائل المختلفة غير كاملة.
- 2- عدم القدرة على تحقيق الأهداف بصورة دقيقة، وهذا يؤدي إلى عدم القدرة على معرفة البديل الأكثر ملائمة من غيره.
- 3- عدم تخصيص الوقت الكافي للتعرف على القرارات البديلة المتاحة للمقرر (زياد رمضان، 2003، ص115).

ولكي نتعرف أكثر نحتاج أن نوضح بعض الأمور المتعلقة باتخاذ القرارات الإدارية وهي كالتالي:

أولاً: ماذا تعني عملية اتخاذ القرار الإداري؟

هي الاختيار بين البدائل المختلفة المتاحة تحت ظروف عدم التأكد، نظراً لأن معظم المشاكل التي تواجه المنظمات غالباً ما يمكن حلها من خلال استخدام بدائل متعددة، وهي تعتبر الوظيفة الأساسية للمديرين في المنظمات، وتستغرق جزءاً كبيراً من وقتهم (عساف، 1979، ص507).

ثانياً: خطوات ومراحل عملية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار تتعلق بحل مشكلة معينة وإزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف التنظيمية، كما أنها عملية رشيدة وعقلانية وليست عاطفية، ويمكن تحديد خطوات اتخاذ القرار من خلال المراحل التالية:

1- تحديد المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها: أي أن يتم التعرف على جميع جوانب المشكلة أو الموضوع الذي سيتخذ القرار بشأنه، والمشكلة تحدد الهدف الذي نسعى لاتخاذ القرار من أجله، وكذلك يجب معرفة الظروف المختلفة المحيطة بهذه المشكلة، لأن القرار الذي سيتخذ يتأثر بالظروف المحيطة، وإن اختلفت هذه الظروف فربما اختلف القرار (هاشم، 1979، ص95)، ويمكن تقسيم المشاكل إلى ثلاثة أقسام:

أ- المشاكل التقليدية: وهي التي تتكرر وتحدث بصورة دائمة، وهي نوعان النوع الأول: يتعلق بالمشاكل الروتينية مثل الإجراءات الجزائية، والنوع الثاني: هو المتعلق بتصريف شؤون العمل اليومية والمشاكل التي تعترض سير العمل، ويعتمد القرار على خبرة المدير والصفات القيادية التي يتمتع بها.

ب- المشاكل الحيوية: هي التي تتعلق بالخطط والسياسات التي تتبعها المنشأة، وعلى المنشأة أن تختار السبيل السليم لمعالجة هذه المشكلة، وقد يتطلب الأمر مناقشة الموضوع مع ذوي الاختصاص للوصول إلى القرار السليم.

ت- المشاكل الطارئة: هي التي تحدث دون أن يكون هناك مؤشرات بحدوثها، وعلاجها يعتمد على المدير الذي يجب أن يتخذ القرار بسرعة وحزم (الصحن، 1988، ص55).

2- دراسة وتحليل المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها (طبيعتها وأسبابها): إذا كانت المشكلة تتطلب إيجاد حلاً لها على سبيل المثال انخفاض الطلب وعزوف العملاء عن طلب الفروض من أحد البنوك التجارية فلا بد هنا أن يتم دراسة أسباب انخفاض الطلب.

3- تحديد البدائل المتاحة أمام صانع القرار: هذا يتطلب دراسة هذه البدائل دراسة متعمقة، لتحديد تكاليف كل منها وما يحققه من عائد وعلى ضوء ذلك يتم اختيار البديل الأفضل من بين تلك البدائل، ويكون ذلك البديل هو الذي يحقق أعلى مردود بأقل التكاليف والجهود والتضحيات، وتعتبر المنظمات جميعها بمثابة نظام مفتوح يتأثر بالبيئة المحيطة به ويؤثر فيها (محمود الوادي، 2014، ص38).

وهناك خصائص بيئية تؤثر على سلوك المنظمات وهي كالتالي:

أ- النظام الضريبي.

ب- معدلات التنظيم السنوية.

ت- سياسة الاستيراد والتصدير.

ث- تغيرات أسعار الفائدة.

ج- قوانين العمل.

ح- متغيرات أخرى (سياسية، ثقافية، اجتماعية).

4- تقييم البدائل: هي الغاية الأساسية لعملية اتخاذ القرار، وهي الخطوة التالية لتحديد البدائل، وهنا يتم عزل المتغيرات التي يمكن قياسها عددياً مثل الربح والتكاليف وعنصر الوقت عن المتغيرات التي لا يمكن قياسها عددياً، ولا يصح إهمالها مثل الأحوال السياسية والعلاقات العمالية، وفي حالة إمكانية قياس وتقييم المتغيرات العددية تصبح عملية اتخاذ القرار أسهل.

5- اختيار البدائل: إذا كان البديل هو بديل واحد ومتاح أمامنا فيجب اختياره، لأنه لا يوجد إجراء آخر أو بديل آخر، أما إذا كانت البدائل متعددة بعد تقييمها فهنا يمكن استخدام ثلاثة منطلقات وهي (الخبرة، والتجربة، والبحث والتحليل):

أ- الخبرة: هنا دليل على تفرس المديرين ومتخذين القرار.

ب- التجربة: هي طريقة علمية بأن تجري تجربة البدائل لمعرفة ماذا سيحدث، وهي غالباً ما تعطي الجواب الأكيد لصحة البديل، ولكن ما يعيب هذه الطريقة أنها مكلفة وتستغرق وقت.

ت- **البحث والتحليل:** هو أسلوب أكثر استخداماً وتأثيراً، ويتلخص هذا الأسلوب بتحليل المشكلة واكتشاف العلاقات بين المتغيرات، وكذلك القيود التي لها علاقة بالهدف الذي تسعى المنشأة لتحقيقه.

6- متابعة القرار وتقييمه: بعد اختيار البديل وتقييمه بناءً على معيار معين فإن عملية اتخاذ القرار لم تنته بعد، لأنه لا بد من معرفة مدى تأثير هذا القرار وقدرته على تحقيق الهدف الذي اتخذ القرار من أجل تحقيقه، فمثلاً إذا كان هناك قرار يجب اتخاذه بطرح منتج أو خدمة جديدة في الأسواق المصرفية لدى احد البنوك فيجب متابعة هذا المنتج لمعرفة رد فعل السوق لهذا المنتج، ويمكن استخدام رد هذا الفعل للتعديل على المنتج (زياد رمضان م، 2003، ص119).

ثالثاً: أنواع القرارات الإدارية

يمكن تقسيم القرارات الإدارية حسب مدى تأكد المعلومات التي سيبنى عليها القرار إلى ثلاثة أنواع رئيسية مع توضيح بسيط لهذه الأنواع وهي:

1- القرارات في حالة التأكد: في هذا النوع من القرارات يسود التأكد التام بحيث لا يوجد تأثير للعالم الخارجي على النتائج، لذلك نكون متأكدين من نتيجة كل استراتيجية من استراتيجياتنا وهذا أسهل أنواع القرارات.

2- القرارات في حالة المخاطرة: يمتاز هذا النوع من أنواع القرارات بمعرفة المقرر باحتمال حدوث حالات طبيعته المختلفة، أي أن هناك أكثر من حالة من حالات الطبيعة، ولكننا نعرف حالات حدوثها فإذا كان المقرر يرغب في الاختيار بين عدة استراتيجيات متاحة لديه يقوم بحساب القيمة المتوقعة لكل استراتيجيه، ويختار الاستراتيجية التي تحقق أعلى قيمة متوقعة في حالة الربح أو أقل قيمة متوقعة في حالة التكاليف، ويمكن حساب القيمة المتوقعة كما يلي: **القيمة المتوقعة = نتيجة حدوث الحالة * احتمال حدوثها**

فعلى سبيل المثال إذا كانت القيمة المتوقعة للمشروع A أكبر من القيمة المتوقعة للمشروع B فإننا نختار المشروع A (هيثم، ص61).

3- القرارات في حالة عدم التأكد: هنا فإن متخذ القرار لا تتوافر عنده المعرفة الخاصة باحتمالات حدوث نتيجة لبدائل الحل، لذلك يعتمد على استخدام معايير معينة يحدد منها ظروف القرار، ثم يختار تبعاً لذلك البديل المناسب، وهنا لا بد أن نوضح أنه يوجد حالتين من عدم التأكد وهما:

أ- **حالة الجهل التام:** وفيها لا يمتلك متخذ القرار أية افتراضات عن احتمالات حدوث العائد أو التدفق النقدي لأي مشروع.

ب- **حالة الجهل الجزئي:** هذه حالة تتوسط حالة المخاطرة والجهل التام، وباستخدام التوزيع الاحتمالي غير الموضوعي فإن من الممكن تحويل بيئة القرار من حالة عدم التأكد إلى حالة المخاطرة (رزق، 1999، ص44).

رابعاً: العوامل المؤثرة في القرارات الإدارية

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الإدارية منها الداخلية والخارجية، بالنسبة للعوامل الداخلية فهي التي تحدث داخل المنشأة من تغيرات قد تطرأ بأسلوب العمل والخبرات الموجودة لدى القائمين في الإدارة، أما بالنسبة للمتغيرات والعوامل الخارجية فهي الأهم في بحثنا هذا، وهي كثيرة إذا ما قورنت بالعوامل الداخلية، وهنا سوف ينصب اهتمامنا بالعوامل الخارجية الاقتصادية التي سوف تؤثر في اتخاذ القرارات الإدارية لدى المنظمات والشركات وهي كالتالي:

1- حالة النشاط الاقتصادي

يتعرض النشاط الاقتصادي لعدة تقلبات دولية، ففي حالة الانتعاش الاقتصادي يزداد الطلب على الموارد الاقتصادية وعلى السلع والخدمات المقدمة من المنظمات والشركات، كلاً حسب القطاع الذي يعمل به، وترتفع أسعار خدمات عناصر الإنتاج وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع سعر الخدمة وازدياد الاقتراض وارتفاع نسب الادخار.

وفي حالة الانكماش الاقتصادي ينخفض الطلب على الموارد الاقتصادية والسلع والخدمات وتنخفض أسعار تلك الموارد الاقتصادية وتقل التكاليف، وبالتالي تنخفض أسعار السلع والخدمات وتنخفض السيولة ويرتفع الطلب على الاقتراض وينخفض على الادخار والاستثمار.

2- درجة التطور الاقتصادي

يؤثر مستوى التطور الاقتصادي في الدولة على عملية اتخاذ القرار الإداري، ذلك أن الدولة التي تحقق مستوى أعلى من التطور الاقتصادي يتوافر فيها مستوى أعلى من التطور التكنولوجي، ويستخدم فيها أساليب أكثر تطوراً، وتتسع أسواقها ويسودها درجة أكبر من التخصص وتقسيم العمل، ولا تواجه مشكلات كما تواجه الدول الأقل تطوراً اقتصادياً، ويترتب على الدول الأقل تطوراً اقتصادياً اتخاذ قرارات إدارية كثيرة بسبب ما تواجهه من مشكلات بحاجة إلى حل (الصحف، 1988، ص55).

3- درجة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي

هنا نقول أنه كلما ازداد التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ضعفت قدرة المشروعات والمنظمات على اتخاذ القرارات الإدارية والعكس، وبأخذ التدخل الحكومي عدة أشكال منها:

- أ- **الضرائب المباشرة:** يؤدي فرض الضرائب المباشرة إلى تقليل الدخل مما يؤدي إلى قصور الطلب الاستهلاكي، وفرض الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانكماش الطلب عليها.
- ب- **الإعانات الاقتصادية:** تقدم الدولة إعانات اقتصادية للمنتجين بقصد تخفيف التكاليف وخفض أسعار المنتجات، وذلك من خلال الدعم المادي المباشر أو الدعم غير المباشر كالإعفاءات الضريبية أو تقديم التسهيلات الائتمانية أو تخفيض أسعار الفائدة.
- ت- **تحديد الأسعار:** تلجأ الحكومة إلى تحديد حد أعلى للسعر وذلك لحماية المستهلك، وحد أدنى للسعر لحماية المنتج.
- ث- **تحديد الأجور:** تهدف الحكومة من وراء ذلك إلى ضمان حد أدنى لأجور القوى العاملة على مستوى الدولة (زياد رمضان وآخرون، 2003، ص123).

خامساً: بحوث العمليات واتخاذ القرارات الإدارية

تشير بحوث العمليات إلى تطبيق الطريقة العلمية لمشاكل تتعلق بأعمال العديد من المنظمات والمنشآت، كالأعمال التجارية والمصرفية والأعمال الحكومية، وفي الإدارة تستخدم بحوث العمليات لتوفير أساس عددي للقرارات، هذا الأساس يعطي الإدارة العليا المعيار الذي تستخدمه لاتخاذ القرار المناسب، وبحوث العمليات مثل العلوم الأخرى لها منهجها العلمي، ويتكون المنهج العلمي من خمس خطوات وهي:

- 1- **تحليل المشكلة.**
- 2- **اختيار النموذج الرياضي:** في هذه الخطوة يقوم الباحث بتشكيل النموذج الذي يمثل الوضع تماماً.
- 3- **الحصول على حل للمشكلة:** يستخدم الباحث النموذج الذي تم وضعه في المرحلة السابقة للوصول إلى الحل المطلوب عن طريق تغيير العوامل التي يرغب في فحصها، ومعرفة تأثيرها على النتيجة، ومن الطبيعي أن يكون النموذج مبسطاً، ولا يفضل إدخال جميع المتغيرات.
- 4- **تحديد الشروط:** يحدد الباحث الشروط التي يجب توافرها لاستخدام الحل ويحدد نقاط الضعف الموجودة والنتيجة عن الافتراضات في النموذج المستخدم.
- 5- **استخدام النموذج:** في هذه الحالة يجري تعميم استخدام النموذج، ويجب أن يوضح لمن سيستخدمه نقاط القوة والضعف في هذا النموذج (الطائي، 1998، ص48).

المبحث الثاني

نبذة عن القطاع المصرفي في الأردن

لا أحد ينكر أن القطاع المصرفي يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني في أي دولة كانت، ل، أن أنشطته تدور حول قبوله للودائع من العملاء ومنحه القروض للمقترضين وتوفير السيولة النقدية اللازمة، وأن تقديمه الخدمات المتميزة والتسهيلات المصرفية في صورته الجيدة ستنعكس إيجابياً على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدولة. وبعد القطاع المصرفي رافداً أساسياً ومهماً لتمويل العديد من المشاريع والأنشطة الإنتاجية والاقتصادية في اقتصاديات دول العالم، كما يلعب هذا القطاع الهام والحيوي دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ضوء المنافسة الشديدة في السوق المصرفي على المستويين المحلي والدولي وما تواجهه البنوك من تحديات في هذا السوق ومحاولاته الدائمة للحصول على أكبر حصة سوقية تعمل البنوك العاملة في الأردن على تطوير وتحسين أداء خدماتها

المصرفية، بهدف الوصول إلى جودة متميزة وسرعة تقديم هذه الخدمات وفق رغبات واحتياجات العملاء لجذبهم للبنك وتعزيز وفائهم وولائهم للبنك.

ويركز القطاع المصرفي الأردني على تحقيق أهداف جودة الخدمات المصرفية باعتبارها سلاحاً قوياً يساعد على تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، وتقديم خدمات متميزة للعملاء لتحقيق رضاهم عن البنك، لأن إدارة الجودة الشاملة هي الورقة الرابحة في إدارة الأعمال وكفاءة عالية لجذب العملاء الجدد والمحافظة على العملاء الحاليين وخاصة مع دخول العالم عصر العولمة.

إن عملية تطوير أداء وتميز جودة الخدمات المصرفية في القطاع المصرفي الأردني الذي يمثل أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد الأردني يزداد عاماً بعد عام، وهذه الخدمات لا تتوقف عند حدود جذب عملاء جدد للبنوك الأردنية فقط بل تهدف في الاعتناء والاحتفاظ بالعملاء الموجودين في البنوك الأردنية، وتقدم لهم كل ما من شأنه رضاهم وكسبه للاستمرار معهم، ومن هذا المنطلق جاءت أهمية القرارات الإدارية في رفع مستوى جودة الخدمة المصرفية المقدمة لتتناسب مع احتياجات ورضا العملاء، وإننا نأمل من هذا البحث أن يسهم في تسليط المزيد من الضوء على أداء الجهاز المصرفي الأردني خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من خلال اتخاذ القرارات الإدارية فيها، وخاصة في ظل ما شهدته هذه الحقبة من أزمات مالية واقتصادية عصفت بمعظم دول العالم (حداد، 2015، ص 87).

أولاً: هيكل القطاع المصرفي في الأردن

يبلغ عدد المصارف العاملة في الأردن 24 مصرفاً، تشمل 16 مصرفاً محلياً أردنياً، تنقسم إلى 13 مصرفاً تجارياً و3 مصارف إسلامية، بالإضافة إلى 8 مصارف أجنبية، تشمل 7 مصارف تجارية، ومصرفاً إسلامياً واحداً، وبحسب آخر بيانات البنك المركزي الأردني تُمارس المصارف الأردنية نشاطها من خلال 844 فرعاً و83 مكتباً.

وبالنسبة إلى ملكية هذه الفروع فقد بلغ عدد فروع المصارف التجارية الأردنية 630 فرعاً و164 فرعاً للبنوك الإسلامية الأردنية و54 فرعاً تابعة للمصارف الأجنبية، وقد ترافق إرتفاع عدد الفروع المصرفية مع توسع في عدد أجهزة الصراف الآلي لترتفع من 1,744 جهازاً في نهاية العام 2017 إلى 1,872 جهازاً في نهاية العام 2018، وأخيراً في هذا المجال بلغ عدد موظفي المصارف في الأردن 21,262 موظفاً في نهاية العام 2018، مقابل 21,038 عام 2017.

ثانياً: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في الأردن

يتمتع القطاع المصرفي الأردني بمؤشرات متانة تدل على قدرته على تحمّل الصدمات على أنواعها، ولا سيما لحيازته على مستويات مرتفعة من رأس المال تُعد من أعلى النسب في المنطقة العربية، فقد بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال للمصارف الأردنية حوالي 16.9% في نهاية العام 2018، وحوالي 17% في نهاية النصف الأول من العام 2019، وهي أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والبالغة 12%، كذلك من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والبالغة 10.5% بحسب مقررات بازل 3.

أما بالنسبة إلى نوعية الأصول فقد واصلت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون إنخفاضها في منتصف العام 2019 لتصل إلى 5.2% مقارنة بـ6.8% عام 2013، و5.6% عام 2014، كما بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة من نحو 68.2% في منتصف العام 2019، ما يدل على تراجع في مخاطر الائتمان كما يتمتع القطاع المصرفي الأردني بسيولة جيدة حيث شكلت نسبة الموجودات ذات السيولة العالية حوالي 45% في نهاية العام 2018، وفيما يخص نسبة السيولة القانونية المطبقة من قبل البنك المركزي الأردني على المصارف فتشير البيانات إلى أنها بلغت 129.5% في منتصف العام 2019، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات البنك المركزي والبالغة 100% (اتحاد المصارف العربية، 2020).

وبالتوازي مع كل ما سبق فقد حافظ القطاع المصرفي الأردني على مستويات مقبولة من الربحية، حيث بلغ متوسط معدل العائد على الموجودات للمصارف العاملة في الأردن 1.17% في منتصف العام 2019، من جهة أخرى بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الأردني 9.4% في نهاية النصف الأول من عام 2019.

وإنطلاقاً من رؤية البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي في الأردن فقد أطلق البنك المركزي في بداية العام 2019 مبادرة النقود الإلكترونية للتمكين (Money Mobile for Resilience MM4R)، والتي تهدف إلى تطوير بيئة الخدمات المالية الرقمية وتحسين كفاءة وفعالية برامج التحويلات النقدية لدى الهيئات الحكومية والمنظمات الإنسانية في جميع أنحاء الأردن، كما يهدف البرنامج إلى توفير الوصول للخدمات المالية إلى المواطنين ذوي الدخل المحدود واللاجئين، حيث تتيح المبادرة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأكثر تطوراً مثل خدمات تحويل الأموال والادخار والخدمات الائتمانية.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية في الأردن

بالتوازي مع إنتشار جائحة كورونا بلغت نسبة البطالة حوالي 19.3% خلال الربع الأول من العام 2020، وذلك مقابل 19% من الفترة عينها من عام 2019، وسجل أعلى معدل للبطالة في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (48.3%) و20-24 سنة (39.7%).

أما بالنسبة إلى المالية العامة فقد ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة بعد المنح الخارجية بمقدار 150.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020، ليصل إلى حوالي 449.2 مليون دينار مقابل عجز بحوالي 298.3 مليون دينار من الفترة عينها خلال عام 2019، كما ارتفع الرصيد الإجمالي للدين العام الداخلي للحكومة المركزية في نهاية الربع الأول من العام 2020 عن مستواه في نهاية العام 2019 بحوالي 602.5 مليون دينار ليصل إلى حوالي 18,340 مليون دينار، أي بنسبة 59.4% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 57% في نهاية عام 2019 (اتحاد المصارف العربية، 2020).

كما إنخفض العجز التجاري في الربع الأول من العام 2020 ليلعب 2.045 مليار دينار، مقارنة بـ 2.775 مليار دينار للفترة عينها من العام 2019، من جهة أخرى أعلن البنك الدولي أنه حوّل 225 مليون دولار كدفعة ثانية من القرض الثاني للأردن لسياسات التنمية للنمو المنصف وخلق فرص عمل، والبالغة قيمته الإجمالية 1.45 مليار دولار، ليصل مجموع ما حصل عليه الأردن من القرض 950 مليون دولار.

وأكد البنك الدولي أن الأردن حقّق تقدماً في تنفيذ البرنامج بشكل مرضٍ في الركائز الثلاث التي استند إليها رغم زيادة مخاطر التنفيذ بسبب أزمة كورونا، حيث تتمثل الركيزة الأولى في خفض تكاليف مزاوله الأعمال وتحسين الوصول إلى الأسواق من إجراءات تُسهم في تشريع عملية الإستثمار في الأردن، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار الأجنبي، أما الركيزة الثانية فتشمل خلق أسواق عمل أكثر مرونة وتكاملاً، وتقديم مساعدات اجتماعية أفضل وأكثر كفاءة، أما فيما يتعلق بالركيزة الثالثة المعتمدة على تحسين استدامة المالية العامة فقد عمل الأردن على اتخاذ قرارات مدروسة فيما يتصل بالمخاطر، مثل إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأشار البنك الدولي إلى أنه ومن أجل تمكين البنك المركزي من دعم استجابة الحكومة الشاملة لتحديات تفرضها جائحة كوفيد-19 فإنه يعمل على تقديم تمويل إضافي للأردن للعمليات الجديدة والمستمرة، بما في ذلك دعم برنامج الأردن للتحويلات النقدية الطارئة للتخفيف من المخاطر الاجتماعية لتأثير أزمة كوفيد-19 والبالغة قيمته 374 مليون دولار، وخلق فرص اقتصادية للأردنيين وغير الأردنيين بقيمة 100 مليون دولار، ودعم برنامج إصلاح قطاع التعليم الحالي بقيمة 100 مليون دولار (اتحاد المصارف العربية، 2020).

رابعاً: أبرز التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي في الأردن عام 2020

هنا سنقوم بتلخيص أهم المفاهيم المستخدمة ضمن التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي في الأردن للعام 2020 وهي كالتالي:

1- حسب إجمالي الموجودات: ارتفع إجمالي الموجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2020 بنسبة 65.4% عن قيمته في نهاية عام 2019، ليصل إلى 56.53 مليار دينار، والتي تتوزع بواقع 51.41

مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية 5.77% من إجمالي موجودات البنوك في الأردن، و8.9 مليار دينار للبنوك الأسامية 3.18% من إجمالي الموجودات و25.2 مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية 2.4% من إجمالي الموجودات.

2- حسب التسهيلات الإئتمانية المباشرة/ الصافي: ارتفعت التسهيلات الإئتمانية المباشرة/ بالصافي المقدمة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2020 بنسبة 41.3% مقارنة مع عام 2019 لتصل إلى 16.26 مليار دينار، تتوزع بواقع 29.18 مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية 9.69% من إجمالي التسهيلات و05.7 مليار دينار للبنوك الإسلامية 27% من إجمالي التسهيلات، و82.0 مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية 1.3% من إجمالي التسهيلات.

3- حسب إجمالي الودائع: ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2020 بنسبة 94.3% مقارنة مع عام 2019 ليصل إلى 34.4 مليار دينار، تتوزع بواقع 19.33 مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية 48.76% من إجمالي الودائع و58.8 مليار دينار للبنوك الإسلامية 76.19% من إجمالي الودائع و63.1 مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية 76.3% من إجمالي الودائع (الأردنية، 2020، ص101-103).

4- حسب رأس المال: انخفض إجمالي رأس المال للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2020 بنسبة 34.0% مقارنة مع عام 2019 ليصل إلى 39.3 مليار دينار، والتي تتوزع بواقع 64.2 مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية 86.77% من مجموع رأس المال و450 مليون دينار للبنوك الإسلامية 29.13% من مجموع رأس المال و300 مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية 86.8% من مجموع رأس المال.

5- حسب صافي الربح بعد الضريبة: انخفض إجمالي أرباح البنوك العاملة في الأردن بعد الضريبة في نهاية عام 2020 بنسبة 2.45% مقارنة مع عام 2019 ليصل إلى 9.321 مليون دينار، والتي تتوزع بواقع 5.211 مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية 7.65% من مجموع الأرباح بعد الضريبة و7.99 مليون دينار للبنوك الإسلامية 31% من مجموع الأرباح بعد الضريبة و7.10 مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية 3.3% من مجموع الأرباح بعد الضريبة (الأردنية، 2020، ص101-103).

الفصل الرابع

الإجابة على التساؤلات والنتائج والتوصيات

تمهيد:

من خلال عنوان البحث وهو التحليل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق وأهميته في اتخاذ القرارات الإدارية على القطاع المصرفي في الأردن ومن خلال مقدمة البحث وتسلسل الخطة التي أنشأناها حيث كانت مشكلة البحث الرئيسية هي هل القطاع المصرفي في الأردن لديه وحدات اقتصادية داخل إدارتها وخبراء في هذا المجال يقومون بتحليل التغيرات الحاصلة في السوق تحليلاً اقتصادياً وتميرها لاصناعي ومتخذي القرارات الإدارية للوصول إلى أهداف المنشأة أو المنظمة؟ وتجنباً لأي مخاطر قد تحدث مستقبلاً وقد انتقلنا إلى الهدف الرئيسي لهذا البحث هو معرفة وبيان أهمية التحليل الاقتصادي للنظريات الاقتصادية ومدى تطبيقها في اتخاذ القرارات الإدارية، وتسلسل خطة البحث وبعد تحديد مشكلة البحث وأهدافه توصلنا إلى تساؤلات بحاجة للإجابة عليها في هذا البحث وهي:

1- هل يتم التحليل الاقتصادي للنظريات الاقتصادية وتمير نتائج التحليل لمتخذي القرارات الإدارية وتطبيقها على القرارات الإدارية المتخذة في القطاع المصرفي في الأردن؟

2- هل يوجد أهمية للتحليل الاقتصادي على اتخاذ القرارات الإدارية لدى القطاع المصرفي في الأردن؟

ومن ثم انتقلنا إلى أهمية البحث وهي التحليل الاقتصادي ومدى أهميته على اتخاذ القرارات الإدارية في القطاع المصرفي في الأردن ومن ثم لا بد من تحديد المنهجية التي سوف نعتمدها في هذا البحث ووجدنا أن أفضل طريقة هي المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوصول إلى الإجابات عن التساؤلات، ومن ثم استنتاج بعض النتائج والتوصيات ومن خلال هيكل الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، وهما الفصل الأول الذي تحدثنا به عن التحليل الاقتصادي والنظرية الاقتصادية، والفصل الثاني الذي تحدثنا به عن القرارات الإدارية والقطاع المصرفي في الأردن، انتقالاً إلى هذا

الفصل للإجابة عن التساؤلات ووضع ما سوف نتوصل إليه من نتائج وتوصيات، بالإضافة إلى خطة البحث، ومن خلال تلك الفصول استطعنا ربط الفصول الأول والثاني بتسلسل من خلال عنوان البحث لتوضيح جزء كبير من المعلومات والبيانات التي استعنا باستخراجها وتلخيصها بالكثير من المراجع العربية والأجنبية، وهنا أتى دور الفصل الثالث والأخير للإجابة عن التساؤلات وذلك من خلال مبحثين اثنين وهما:

المبحث الأول: الإجابة على التساؤلات.

المبحث الثاني: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإجابة على التساؤلات

كما ذكرنا من خلال خطة البحث فقد كان لدينا تساؤلين إثنين بحاجة إلى إجابة من خلال المنهج المستخدم، وهو المنهج الوصفي التحليلي وهما:

- 1- هل يتم التحليل الاقتصادي للنظريات الاقتصادية وتمير نتائج التحليل لمتخذي القرارات الإدارية وتطبيقها على القرارات الإدارية المتخذة في القطاع المصرفي في الأردن؟
- 2- هل يوجد أهمية للتحليل الاقتصادي على اتخاذ القرارات الإدارية لدى القطاع المصرفي في الأردن؟

لكي نستطيع الإجابة عن التساؤلين سوف نأخذ كل سؤال (تساؤل) على حدى من خلال البيانات والمعلومات التي سوف نستخرجها من الجهات صاحبة القرار في القطاع المصرفي في الأردن.

السؤال الأول: هل يتم التحليل الاقتصادي للنظريات الاقتصادية وتمير نتائج التحليل لمتخذي القرارات الإدارية وتطبيقها على القرارات الإدارية المتخذة في القطاع المصرفي في الأردن؟

من خلال هذا التساؤل سوف نقوم بتوضيح مدى أهمية التحليل الاقتصادي وتطبيق نتائج هذا التحليل باستخدام النظريات الاقتصادية على القرارات الإدارية المتخذة من قبل أصحاب القرار من خلال عرض بعض المؤشرات الاقتصادية في الأردن من خلال البنك المركزي الأردني حيث أن البنك المركزي الأردني هو المسؤول عن القطاع المصرفي في الأردن.

أولاً: سياسة البنك المركزي عام 2021

واصل البنك المركزي خلال عام 2021 تنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى المحافظة على هدفها الرئيسي المتمثل في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، بما في ذلك الحفاظ على معدلات تضخم ضمن مستويات مناسبة، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، وتشجيع النمو الاقتصادي، والمحافظة على متانة الجهاز المصرفي، وحماية حقوق المودعين والمساهمين، إلى جانب ذلك استمر البنك المركزي في إجراءاتها المتخذة خلال عام 2020 لمواجهة جائحة كورونا بهدف توفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2021، ص 37).

وتعزيز منعة الاقتصاد الوطني، والمحافظة على الوظائف، وتعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية على تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وقد حافظ البنك المركزي على أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما هي إلى الإبقاء على منذ شهر آذار 2020، إضافة أسعار الفائدة التفضيلية ضمن برنامجها لدعم القطاعات الاقتصادية، والموجه نحو القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، وبرنامجها لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم كما هي دون تعديل، علاوة على ذلك قام البنك المركزي برفع سقف برنامجها لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ليصبح من 500 مليون دينار بدلاً من 700 مليون دينار، وتمديد العمل بالبرنامج حتى نهاية حزيران 2022، لتبلغ بذلك قيمة إجراءات البنك المركزي في نهاية عام 2021 نحو 7.2 مليار دينار (6.8% من الناتج).

وقد شهدت البنوك المرخصة تحسناً في أدائها خلال عام 2021، إذ في الإجمالي حققت نمواً موجوداتها بنسبة 0.7% لتصل إلى 1.61 مليار دينار، وارتفعت الودائع بمقدار 7.2 مليار دينار، وبنسبة نمو 4.7% كان معظمها

إيداعات بالدينار، كما نما الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية بنسبة 9.4% معظمها للقطاع الخاص، وبلغ هامش سعر الفائدة في السوق المصرفي نحو 50.3%، وعلى صعيد السياسة المصرفية اتخذ البنك المركزي جملة الإجراءات والقرارات خلال عام 2021 والتعليمات التي تهدف إلى تنظيم عمل البنوك وتقوية مراكزها المالية، وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، والتخفيف على مستهلكي الخدمات المالية (البنك المركزي، 2021، ص ص 37-38).

ثانياً: البنك المركزي والسياسة النقدية

واصل البنك المركزي الأردني خلال عام 2021 سياسته النقدية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، وتعزيز الثقة بالدينار الأردني كوعاء ادخاري من خلال توفير هيكل أسعار فائدة يتناسب مع التطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، إلى جانب ذلك ساهم البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال رفع منعة ومتانة الجهاز المصرفي، واتخاذ الإجراءات الهادفة لتنظيم عمل البنوك وتقوية مراكزها المالية من خلال بعض المؤشرات المالية والاقتصادية ومنها:

1- أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية: في ضوء التطورات الاقتصادية والنقدية المحلية والإقليمية والعالمية، وبهدف احتواء تداعيات الجائحة المستجدة على الاقتصاد الوطني، وفي ظل بقاء معدل التضخم عند مستويات منخفضة والتطورات الإيجابية التي شهدتها القطاع المصرفي وللحفاظ على هيكل أسعار الفائدة المحلي بما ينسجم مع أسعار الفائدة الإقليمية والعالمية حافظ البنك المركزي على أسعار الفائدة كما هي مسجلة في نهاية عام 2020، وبذلك بلغت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية عام 2021 كما يلي:

أ- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.50%

ب- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع وشهر 2.50% لكل منهما .

ت- سعر الفائدة على تسهيلات إعادة الخصم 3.50%.

ث- سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة 3.25%.

ج- سعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة 2.00%.

ح- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع 2.5%.

2- سعر صرف الدينار الأردني: واصل البنك المركزي منذ عام 1995 المحافظة على سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي عند سعر وسطي قدره 709 فلساً للدولار، وقد شهد عام 2021 ارتفاعاً في معدل سعر صرف الدينار الأردني مقابل كل من اليورو بنسبة 7.7% والجنيه الاسترليني بنسبة 1.1% والين الياباني بنسبة 7.9% وذلك بالمقارنة مع معدلاتها السائدة في عام 2020.

3- السيولة المحلية: بلغ حجم السيولة المحلية بمفهومها الواسع في نهاية عام 2021 ما مقداره 39.5 مليار دينار، مقابل 37.0 مليار دينار في نهاية عام 2020، أي بنسبة نمو بلغت 7.6، وتحليل تطورات السيولة المحلية في نهاية عام 2021 وفقاً لمكوناتها والعوامل المؤثرة عليها، يتبين ما يلي:

أ- **مكونات السيولة المحلية:** بلغ حجم النقد المتداول ما مقداره 2.6 مليار دينار مقابل 9.5 مليار دينار في نهاية عام 2020، أي بنمو نسبة 8.4.

ب- **صافي الموجودات المحلية:** بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي ما مقداره 7.31 مليار دينار بالمقارنة مع رصيد مقداره 4.29 مليار دينار في نهاية عام 2020.

ت- **صافي الموجودات الأجنبية:** بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي ما مقداره 8.7 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 6.7 مليار دينار في نهاية عام 2020، وقد بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي حوالي 1.12 مليار دينار. (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2021، ص 37)

ثالثاً: الإجراءات النقدية والمصرفية

استمر البنك المركزي خلال عام 2021 في إجراءاته المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، والتي هدفت إلى توفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي، وتعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية على مواجهة التداعيات السلبية للجائحة، وتعزيز منعة الاقتصاد المحلي من خلال المحافظة على الوظائف واستدامة قدرة الأعمال على تنفيذ الأنشطة الاقتصادية. بالإضافة إلى تنظيم عمل البنوك وتعزيز مراكزها المالية، وتفعيل دورها في تمويل النشاط الاقتصادي.

وعلى صعيد السياسة المصرفية للبنك المركزي اتخذ البنك المركزي جملة من الإجراءات والقرارات والتعليمات، التي تهدف إلى تنظيم عمل البنوك وتقوية مراكزها المالية، والتخفيف على مستهلكي الخدمات المالية، ومن هذه الإجراءات والتعليمات:

- 1- منح التسهيلات المباشرة بالعملة الأجنبية رقم 2021/2 والتي تهدف إلى تنظيم عملية منح البنوك للتسهيلات المباشرة بالعملة الأجنبية ومنح التسهيلات الائتمانية لأشخاص لا يمارسون أي نشاط داخل المملكة أو لتمويل أنشطة خارج المملكة.
- 2- تملك البنوك للأسهم والحصص في رؤوس أموال الشركات رقم (2021/5) والتي تهدف إلى ضبط مخاطر توظيفات الأموال المتاحة للبنوك وشركاتها التابعة داخل المملكة، وكذلك توظيفات تواجهها الخارجية بهدف المحافظة على الملاء المالية للبنوك.
- 3- سمح البنك المركزي بتوزيع أرباح عن السنة المالية 2020 بما لا يتجاوز نسبة 12% من هذه الأرباح (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2021، ص 37).
- 4- إصدار تعميم تم السماح بموجبه للبنوك بتأجيل أقساط عملاء التجزئة والشركات المتضررين من الجائحة حتى نهاية عام 2021 دون عمولات وفوائد تأخير ودون أن يؤثر ذلك على التصنيف الائتماني للشركات ودون اعتبار ذلك هيكلية للتسهيلات، كذلك سمح البنك المركزي للبنوك إجراء جدولة لمديونيات العملاء الذين ينطبق عليهم مفهوم الجدولة دون دفعة نقدية ودون فوائد تأخير.
- 5- قام البنك المركزي بتعديل المادة رقم (15) من تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة رقم 2011/55 ليطم تخفيض مدة الإدراج على قائمة الشيكات المرتجعة للذين يقدمون تسوية لتصبح شهراً من تاريخ التسوية بدلاً من سنة، ولكن بشرط تسوية جميع الشيكات.

رابعاً: نشاط البنوك المرخصة

أظهرت مؤشرات البنوك المرخصة تحسناً في أدائها خلال عام 2021، وذلك على الرغم من استمرار تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، إذ نمت ميزانيتها الموحدة بنسبة 7.0% ونمت الودائع بنسبة 47.4% كما نما الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية بنسبة 4.9%، وسوف نقدم تحليلاً لنشاط البنوك في الأردن من خلال ما يلي:

1- الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة: واصلت الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة العاملة في المملكة نموها خلال عام 2021، إذ ارتفعت بمقدار 4019.7 مليون دينار 7% لتصل إلى 61.1 مليار دينار مقابل ارتفاع بلغ 3369.0 مليون دينار 6.3% خلال عام 2020 مما يعكس التحسن المستمر في القطاع المصرفي.

وبنظرة تحليلية إلى جانب الموجودات الذي يظهر جلياً دور البنوك المحوري في توفير التمويل والسيولة اللازمة لجميع القطاعات الاقتصادية يلاحظ ارتفاع الموجودات المحلية بمقدار 2.980,3 مليون دينار 8.7% بسبب ارتفاع الديون على كل من القطاع العام بمقدار 1427.1 مليون دينار 11.1% والقطاع الخاص مقيم بمقدار 1.298,1 مليون دينار 4.9%، كما ارتفعت كل من أرصدة البنوك لدى البنك المركزي بالدينار بمقدار 1137.4 مليون دينار 20.4% والموجودات الأخرى بمقدار 118.4 مليون دينار 2.8%، قابل ذلك انخفاض في بند أرصدة لدى البنك المركزي بالعملة الأجنبية بمقدار 29.8 مليون دينار 4.1% والديون على المؤسسات المالية بمقدار 24 مليون دينار 4%، ومن جهة أخرى ارتفعت الموجودات الأجنبية بحوالي 39.5 مليون دينار 0.6%. (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2021، ص 37).

وذلك محصلة لارتفاع كل من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 75 مليون دينار 12.2% ومحفظة الأوراق المالية (غير مقيم) بمقدار 52.2 مليون دينار 6.5% وانخفاض كل من أرصدة لدى البنوك في الخارج بمقدار 46.6 مليون دينار 1%، ونقد في الصندوق (بالعملة الأجنبية) بمقدار 23.7% مليون دينار 8.4% والموجودات الأجنبية الأخرى بمقدار 17.4 مليون دينار 15.7%، أما في جانب المطلوبات فقد شهدت المطلوبات المحلية ارتفاعاً بمقدار 2974.6 مليون دينار 6.2%، وذلك محصلة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 2139.6 مليون دينار 7.4% وبند "رأس المال والاحتياطيات والمخصصات" بمقدار 329.1 مليون دينار 3.8% وبند المطلوبات الأخرى بحوالي 260.8 مليون دينار 5.1% وبند الاقتراض من البنك المركزي بمقدار 114.3 مليون دينار 7%، وفي نفس السياق ارتفعت المطلوبات الأجنبية للبنوك المرخصة بحوالي 1.072,1 مليون دينار 11.2%.

1- الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة:

أ- الودائع: بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 ما مقداره 39.5 مليار مرتفعاً بمقدار 2.733.2 مليون دينار، 7.4% عن نهاية عام 2020، ويستحوذ القطاع الخاص (مقيم) على ما نسبته 78.4% من إجمالي الودائع.

ب- التسهيلات: على صعيد توزيع التسهيلات وفقاً للجهة المقترضة فقط ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) حوالي 1182.3 مليون دينار 4.6% لتصل إلى 26.7 مليار دينار مستحوذاً بذلك على ما نسبة 88.9% من إجمالي التسهيلات، بينما استحوذ القطاع العام على ما نسبته 8.3% من إجمالي التسهيلات، وقد وصلت التسهيلات الإئتمانية نموها عام 2021 إذ ارتفعت بحوالي 1389.4 مليون دينار 4.9% ليصل رصيدها إلى 30 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد بلغ 28.6 مليار دينار في نهاية عام (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2021، ص 37) 2020.

2- أسعار الفائدة في القطاع المصرفي:

انخفض الوسط المرجح للفائدة على كافة الودائع والتسهيلات التجارية من قبل البنوك عام 2021، وفيما يلي أبرز التطورات لأسعار الفائدة على التسهيلات الإئتمانية والودائع لدى البنوك المرخصة:

أ- أسعار الفائدة على التسهيلات: بلغ سعر الفائدة على تسهيلات الجاري المدين 7.16% مقارنة 7.30% في نهاية عام 2020 بانخفاض قدره 14 نقطة أساس، وقد بلغ سعر الفائدة على القروض والسلف 6.95% مقارنة 7.17% مع عام 2020 بانخفاض قدره 22 نقطة أساس، بلغ سعر الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة 7.99% مقابل 8.51% في نهاية عام 2020، بانخفاض مقداره 52 نقطة أساس وكان أدنى سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء العملاء ما نسبته 8.37% بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

ب- أسعار الفائدة على الودائع: بلغ سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب ما نسبته 0.26% مقابل 0.27% في نهاية عام 2020، بانخفاض مقداره نقطة أساس واحدة، وبلغ سعر الفائدة على ودائع التوفير ما نسبته 0.27% مقابل 0.34% في نهاية عام 2020، بانخفاض مقداره 7 نقاط أساس، وبلغ سعر الفائدة على الودائع لأجل 3.45% مقابل 3.65% في نهاية عام 2020 بانخفاض مقداره 20 نقطة أساس.

كما ذكرنا سابقاً فإن القطاع المصرفي في الأردن تحكمه جهة مختصة ومسؤولة عنه وهو البنك المركزي الأردني ومن خلال التحليل الذي قمنا به بعد الاطلاع على التقارير المالية تبين أن البنك المركزي الأردني هو من يقوم بتحليل السوق والمتغيرات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي في الأردن، ويصدر القرارات والسياسات التي توجب البنوك الالتزام بها، ويقوم أيضاً بظبط أي تجاوزات تحدث في البنوك، ومن خلال الاطلاع على أقسام وسياسة البنوك العاملة والمرخصة في الأردن وللإجابة عن التساؤل الأول في هذا البحث نجيب بما يلي:

1- إن جميع البنوك الأردنية المرخصة والعاملة في السوق تستخدم وتهتم بالتحليل الاقتصادي، ولكن ليست هي من يقوم بهذا التحليل، وإنما تستمد التحليل الاقتصادي ونتائجه من خلال البنك المركزي الأردني، وتصدر قراراتها الإدارية من خلال مجالس إدارتها بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية، مع الالتزام بالقرارات الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

2- يوجد دائرة للمخاطر في كل بنك أو مؤسسة مصرفية، وهي من تستمد المعلومات بناءً على التحليل الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية التي يصدر بها البنك المركزي قراراته، وتقوم دائرة المخاطر من خلال اللجنة المنبثقة عنها بتمرير تقارير شهرية لمجلس الإدارة ومتخذي القرار في الإدارة العليا أو التنفيذية عن التغيرات والأحداث الاقتصادية، وعن أي مخاطر قد تحصل في البنك، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة دون تجاوز تعليمات البنك المركزي.

السؤال الثاني: هل يوجد أهمية للتحليل الاقتصادي على اتخاذ القرارات الإدارية لدى القطاع المصرفي في الأردن؟

من خلال ما تم ذكره في السابق من هذا الفصل من تحليل للمؤشرات الاقتصادية والمالية ومن خلال توضيح نشاط البنوك في الأردن والإجراءات والقرارات المتخذة من قبل البنك المركزي من خلال سياستها بناءً على المؤشرات الاقتصادية والمتغيرات التي شهدتها البلاد فإن إجابة التساؤل الثاني ستكون نعم، يوجد أهمية قصوى وكبيرة للتحليل

الاقتصادي، وله تأثير في اتخاذ القرارات الإدارية لدى القطاع المصرفي في الأردن، ولكن القرارات الإدارية المتخذة من قبل البنوك قد تأخذ شكلاً مختلفاً عن بنوك أخرى؛ بسبب سياسة البنوك الداخلية والمنافسة بين تلك البنوك وحجم موجوداتها وانتشارها الجغرافي .

المبحث الثاني

النتائج والتوصيات

بعد إنشاء مقترح وخطة البحث وتحديد الأهمية والأهداف والمشكلة التي تدور في البحث ومن خلال التساؤلات التي طرحت وبالإستعانة بمنهجية البحث -وهي المنهج الوصفي التحليلي- وبعد توضيح وشرح المفاهيم التي تتعلق بعنوان البحث بداية من التحليل الاقتصادي والنظرية الاقتصادية وتوضيح ماهية القرارات الإدارية ونبذة عن القطاع المصرفي في الأردن وصولاً إلى الإجابة عن التساؤلات من خلال التحليل الذي قمنا به بالإستعانة بالتقارير المالية والاقتصادية من الجهات صاحبة القرار فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي ما يلي:

أولاً: النتائج

أشارت إجابة التساؤلات إلى النتائج التالية:

- 1- إن جميع البنوك الأردنية المرخصة والعاملة في السوق تستخدم وتهتم بالتحليل الاقتصادي، ولكن ليست هي من يقوم بهذا التحليل وإنما تستمد التحليل الاقتصادي ونتائجه من خلال البنك المركزي الأردني، وتصدر قراراتها الإدارية من خلال مجالس إدارتها بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية مع الالتزام بالقرارات الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- 2- يوجد دائرة للمخاطر في كل بنك أو مؤسسة مصرفية، وهي من تستمد المعلومات بناءً على التحليل الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية التي يصدرها البنك المركزي من قرارات، وتقوم دائرة المخاطر من خلال اللجنة المنبثقة عنها بتمرير تقارير شهرية لمجلس الإدارة ومتخذي القرارات في الإدارة العليا أو التنفيذية عن التغيرات والأحداث الاقتصادية، وعن أي مخاطر قد تحصل في البنك، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة دون تجاوز تعليمات البنك المركزي الأردني.
- 3- يوجد أهمية قصوى وكبيرة للتحليل الاقتصادي، وله تأثير في اتخاذ القرارات الإدارية لدى القطاع المصرفي في الأردن، ولكن القرارات الإدارية المتخذة من قبل البنوك قد تأخذ شكلاً مختلفاً عن بنوك أخرى بسبب سياسة البنوك الداخلية والمنافسة بين تلك البنوك، وحجم موجوداتها وانتشارها الجغرافي.

ثانياً: التوصيات

بعد استخلاص النتائج في هذا البحث وبناءً على ما تقدم توجب علينا ذكر بعض التوصيات القابلة للتطبيق العملي وهي كالتالي:

- 1- استحداث دائرة اقتصادية متكاملة في البنوك العاملة من باحثين وخبراء اقتصاديين للوقوف على المتغيرات والأحداث الاقتصادية.
- 2- تشكيل لجنة اقتصادية دائمة مكونة من خبراء وباحثين اقتصاديين مرتبطة بالإدارة العليا ومجالس الإدارات من متخذي القرارات الإدارية في القطاع المصرفي الأردني.
- 3- تشكيل لجنة دراسات وأبحاث على أن تكون أولوياتها ومهامها عمل الأبحاث والدراسات الاقتصادية وتحليل البيانات الاقتصادية وتميرها للجنة الاقتصادية.
- 4- يجب أن يكون هناك ارتباط بين اللجنة الاقتصادية في البنوك وبين دائرة المخاطر، إذ تعتبر تلك اللجنة المغذي الرئيسي لدائرة المخاطر.
- 5- التركيز على استقطاب وتعيين أشخاص في الإدارات العليا من متخذي القرار على أن يكون لديهم خبرات كافية وتجتمع بين الإدارة والاقتصاد.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

- (1) إسماعيل عبد الرحمن, حربي عريقات, مفاهيم اقتصادية, عمان, 2004.
- (2) اتحاد المصارف العربية, القطاع المصرفي الأردني (نجاح و صمود في وجه التحديات), 2020.
- (3) البنك المركزي الأردني, التقرير السنوي, 2021.
- (4) توفيق عبد الرحيم حسن, مبادئ الاقتصاد الجزئي, عمان, 2005.
- (5) جوزيف شومبيتر, تاريخ التحليل الاقتصادي, القاهرة.
- (6) جورج رزق, الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال, مصر, 1998.
- (7) جمعية البنوك الأردنية, أبرز التطورات المصرفية, 2020.
- (8) زكي محمود هام, الإدارة العملية, الكويت, 1979.
- (9) زياد رمضان, محسن مخامرة وآخرون, المفاهيم الإدارية الحديثة, عمان, 2003 .
- (10) شريف علي الصحن, اقتصاديات الإدارة, بيروت, 1988.
- (11) عبلة عبد الحميد بخاري, مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي, 2010 .
- (12) محمد علي اللبني, مقدمة في التحليل الاقتصادي, بيروت, 1970.
- (13) مطانيوس حبيب, بعض مسائل الاقتصاد السياسي, "العولمة وتداعياتها في الوطن العربي, دمشق, 1999 .
- (14) محمد النجار, التحليل الاقتصادي الكلي, كلية التجارة, جامعة بنها, 2016 .
- (15) محمود الوادي, إسماعيل يامين, اقتصاديات الأعمال, عمان, 2014.
- (16) محمود عساف, اصول الإدارة, القاهرة, 1979 .
- (17) منى الطائي, الاقتصاد الإداري, عمان, 1998 .
- (18) مناور حداد, أثر جودة الخدمات المصرفية على أداء القطاع المصرفي في الأردن, مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية, 2015.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

- (1) Economics A – Z terms beginning with A economist retrieved, 2022.
- (2) Major theories in macroeconomics lumen learning ,2021.
- (3) Macroeconomic theory “economics retvived”,2022.
- (4) Macroeconomic the study of the aggregate economy, corporate finance institute, 2021.
- (5) “Types of economic theories aspiring economics should know”, indeed retrieved,2020.

ثالثاً: المنشور على مواقع الانترنت

- (1) www.marefa.org/ تحليل اقتصادي المنظور التاريخي
- (2) www.Easytradweb.com/ ما هو التحليل الاقتصادي